

جنييف، سويسرا
15&16
يناير
2025

1st WORLD CONGRESS ON ENFORCED DISAPPEARANCES

المؤتمر
العالمي
الأول بشأن
حالات الاختفاء
القسري

تقرير



المحتويات

مقدمة

نظرة عامة

حفل الافتتاح الرسمي

الجلسات النقاشية

ورش العمل

١١. قضية التصديق على الاتفاقية الدولية وتنفيذها: لماذا جميع الدول مهتمة بالموضوع
١٢. تأثير حالات الاختفاء القسري على النساء

- ١/ العمل على خرائط الطريق الإقليمية: تحديد الأولويات الرئيسية
- ٢/ إنشاء شبكة شبابية دولية : جلسة الانطلاق

الحفل الختامي: الدعوة إلى العمل الجماعي

شكر وتقدير

منظمات المجتمع المدني المشاركة

الملاحق

الشركاء

١. مكافحة الإفلات من العقاب: ضمان المساءلة الدولية لمرتكبي الاختفاء القسري
٢. ربط الضحايا ومنظمات المجتمع المدني بآليات الأمم المتحدة: كيفية تعزيز المشاركة الفعالة
٣. الدعوة للتصديق: استراتيجيات ناجحة
٤. تمكين ضحايا الاختفاء القسري: ضمان حقوقهم وتقديم دعم متعدد الأوجه
٥. الأدوات القانونية لمكافحة الإفلات من العقاب: فهم الولاية القضائية العالمية وممارستها
٦. دور الفن في النضال من أجل العدالة
٧. تعزيز عمليات البحث: الدروس والمسارات الرئيسية للبحث الفعّال
٨. الأطفال كضحايا للاختفاء القسري
٩. الاختفاء القسري في سياق الهجرة
١٠. حماية الضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان والاختصاصيين، بمن فيهم المحامون والصحفيون

قائمة الاختصارات



اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	ACHRP
الاتحاد الآسيوي لمناهضة حالات الاختفاء غير الطوعي	AFAD
لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري	CED
الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	CED Convention
مبادرة اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري	CEDI
منظمات المجتمع المدني	CSOs
مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب	CTI
المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان	ECHR
اتحاد جمعيات أقارب المحتجزين والمختفين في أمريكا اللاتينية	FEDEFAM
الاتحاد الأوروبي لمناهضة الاختفاء القسري	FEMED
لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان	IACHR
التحالف الدولي لمناهضة الاختفاء القسري	ICAED
المحكمة الجنائية الدولية	ICC
الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/ مارس ٢٠١١	IIIM
المؤسسة المستقلة المعنية بالملفقودين في الجمهورية العربية السورية	IIMP
المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	NHRIs
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	OHCHR
الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا	PACE
الولاية القضائية العالمية	UJ
الأمم المتحدة	UN
فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي	WGEID

«يُعد هذا المؤتمر العالمي الأول شهادة على تصميمنا الجماعي على التصدي لهذا الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان ومنعه. (...) نحن نعلم أن الجهود الدولية يمكن أن تحدث فرقاً. لذا، أحث الجميع على توحيد الجهود وتبادل المعرفة والدروس المستفادة وتعزيز التعاون والالتزام السياسي للتصدي لهذه الجريمة المروعة».



كلمة رئيسية للسيدة ندى الناشف
نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

«لقد حضرنا هذا المؤتمر الاستثنائي معاً. وما من شك في أن جمع كل هذا العدد من الشخصيات معاً، ممن لديها العديد من التجارب المؤلمة، والالتزامات الشجاعة الكثيرة، من جميع أنحاء العالم، يعكس ثراءً وتنوعاً وكثافة مشاركة رائعة للغاية. هذا في حد ذاته نجاح. ويجب أن يستمر هذا الحشد الجماعي ويتضاعف».



الكلمة الختامية لإيمانويل ديكو
ئيس مبادرة اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري
الرئيس السابق للجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري

«لقد كان المؤتمر العالمي بشأن حالات الاختفاء القسري مهماً بالنسبة لي كابنة ضحية لأنه أثبت صحة آلامنا ونضالنا على المسرح العالمي. لقد ربطني بالآخرين الذين يشاركونني الحزن نفسه، وذكّرني بأنني لست وحدي. والأهم من ذلك، أنه جدّد أمني في أن تتمكّن من المطالبة بالحقيقة والعدالة ووضع حد للاختفاء القسري؛ بتضافر الجهود الجماعية. ورغم أن غياب والدي هو جرح لا يمكن للوقت أن يداويه، فإن ذاكرته تغذي كفاحي من أجل العدالة. كل قصة أقوم بدعمها، وكل حقيقة أسعى إليها، هي وعدٌ له ولجميع الضحايا بأنهم لن يُنسوا أبداً».

عائشة جامع
مسؤولة البرامج في مركز جامبيا لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان
عضو لجنة التعويضات، عضو المجلس الاستشاري لمبادرة اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري

«في الوقت الذي يتزح فيه العالم من جراء سلسلة الضربات لسيادة القانون وأنظمة حماية حقوق الإنسان العالمية والمحلية، ركّز هذا المؤتمر نقاش وأفكار جميع المشاركين على المهمة الحقيقية المطروحة: العثور على المختفين ومعرفة مصيرهم، ومحاسبة الجناة، وتوفير الإنصاف للناجين أو أجباء المختفين. وقد نجح المؤتمر نجاحاً يفوق التوقعات، مما يدل على أن مواجهة الاتجاه المقلق للاستبداد ضد حقوق الإنسان وسيادة القانون تتطلب توحيد الضحايا والمجتمع المدني والحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف للنهوض بحقوق الإنسان».

سانتياغو كانتون
الأمين العام للجنة الحقوق الدولية

«تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية تتمثل في أن نبذل قصارى جهدنا لإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية. هذه الاتفاقية توفر لجميع الدول الوسائل اللازمة لوضع حد لهذه الممارسة من خلال تدابير الوقاية والحماية ومكافحة الإفلات من العقاب. نحن مدينون بذلك للضحايا وعائلاتهم. ويجب ألا يوجد مكان في مجتمعاتنا لهذه الأعمال الدنيئة، التي تحرم الأفراد من أحبائهم وتغرق المجتمعات في حالة من عدم اليقين والألم».

إيزابيل روما
السفيرة الفرنسية المتجولة لحقوق الإنسان

مقدمة

بقلم جرازينا بارانوفسكا، نائبة رئيس فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي، وأوليفيه دي فروفيل، رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري.

لقد كان الهدف الأساسي لهذا المؤتمر العالمي هو جمع جميع الجهات الفاعلة الملتزمة بمكافحة الاختفاء القسري على المستوى العالمي لأول مرة على الإطلاق: الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة أو غير الأطراف فيها، وجميع أسر المختفين والناجين، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والأكاديميين وغيرهم...

هذه الفرصة لم تتح من قبل، أي أن يلتقي جميع الذين يتشاركون الاهتمامات والأهداف نفسها، وأن يتبادلوا خبراتهم، وينسقوا أعمالهم، ويضعوا استراتيجيات عمل مشتركة.

وبفضل المشاركين في تنظيم المؤتمر، والالتزام الكامل من جميع الشركاء، تغلبنا على التحديات. لقد تجاوزت نتائج المؤتمر في الواقع توقعاتنا الأولية. وكانت الأرقام مذهلة: ٦٢٠ مشاركاً بصفة شخصية و١٣٩٢ مشاركاً عبر الإنترنت، من ١١٨ دولة، و٣٠١ منظمة مجتمع مدني، بما في ذلك ٨٢ منظمة يقودها الضحايا، و٧٦ وفدًا حكوميًا. هذه الأرقام والبيانات جديرة بالذكر، لأنه عندما بدأت مبادرة اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري، واللجنة، والفريق العامل، والدول الراعية ذلك في عام ٢٠٢٢، لم نكن لنتخيل أبدًا مثل هذا الحضور ومثل هذا التأثير.

لم تتح الجلسات النقاشية ثروة من المعلومات فحسب، بل أتاحت أيضًا فرصة فريدة لتبادل الخبرات. وفي حين مكنت الاجتماعات وورش العمل الموازية جميع الجهات الفاعلة من وضع استراتيجيات مشتركة لأول مرة منذ سنوات عديدة - في وقت مضطرب على نحو خاص - تأثر جميع المشاركين بالتزام المتحدثين، والمشاعر الجياشة التي ظهرت طوال تلك الأيام.

تجدر الإشارة إلى أن محنة الاختفاء القسري ظلت على رأس جدول الأعمال في بداية التسعينيات، لا سيما أثناء التفاوض على الاتفاقية حتى دخولها حيز النفاذ، من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٠. ولكن بعد ذلك انخفض مستوى الاهتمام، كما يتضح من انخفاض معدل التصديق على الاتفاقية منذ عام ٢٠١٧. وهذا يتناقض تناقضًا حادًا مع ازدياد عدد الأشخاص المختفين في العالم، ومن بينهم الأشخاص ضحايا الاختفاء القسري في

سياقات متنوعة للغاية: الاختفاء القسري «الكلاسيكي» في سياق الأزمات الداخلية، والقمع العنيف لحركات المعارضة، ومكافحة الإرهاب أو حالات النزاعات غير الدولية، علاوة على الأشكال الجديدة من حالات الاختفاء القسري، مثل تلك التي تحدث في سياق الهجرة أو المرتبطة بالاتجار بالبشر، وحالات الاختفاء التي ترتكبها المنظمات الإجرامية، وأحيانًا بتواطؤ من السلطات الرسمية، وكذلك ما يُسمى بحالات الاختفاء «قصيرة الأجل» التي تستخدم أكثر فأكثر لقمع التجمعات السلمية وحرية التعبير وبث الرعب في قلوب السكان المدنيين.

وقد تمكّن كل من الفريق العامل واللجنة من إدراك هذه الموجة الجديدة من حالات الاختفاء القسري من خلال التقارير والحالات التي يتلقاها في إطار إجراءاتهم. كما تمكنت الهيئتان من خلال استعراض الحالات القطرية والزيارات من فهم مدى شعور جمعيات أسر المختفين والناجين بأنها تركت وحدها وتحتاج إلى مزيد من الدعم والتضامن.

وفي عام ٢٠٢٣، أظهر المجتمع الدولي اهتمامًا ورعاية غير مسبوقين بضحايا الاختفاء القسري من خلال إنشاء نوع جديد من المنظمات، وهي المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية، المصممة خصيصًا لتسهيل البحث عن مصير وأماكن وجود جميع المفقودين في سوريا وتوضيحها، وتقديم الدعم الكافي للضحايا؛ بما في ذلك الناجين وعائلات المفقودين.

تُعد هذه خطوة مهمة ليس للضحايا السوريين فحسب، بل للضحايا الآخرين في جميع أنحاء العالم أيضًا، حيث يمكن أن تكون مختبرًا لمنهجيات ومقاربات جديدة تهدف إلى معالجة قضية الاختفاء القسري. ومع ذلك، يجب ألا يخفي هذا التقدم الواقع الأليم الذي لا تزال تواجهه معظم العائلات في جميع أنحاء العالم، في العديد من البلدان الأخرى، عند محاولة المطالبة بالحقيقة والعدالة والتعويض على المستوى المحلي.

وهكذا، يهدف المؤتمر العالمي إلى إيصال صوت جميع الضحايا. خلال حفل الافتتاح، أصبح من الصعب عدم تذكّر كلمة خوليو كورتازار، التي ألقاها في بداية مؤتمر آخر، عقد في باريس عام ١٩٨١، عندما تحدث



«يجب أن نحافظ في حاضر عنيده،
بكل دمهان نستمر في اعتبار
أولئك الذين ربما لم يعودوا كذلك
على أنهم أحياء، يجب أن يكون
لدينا التزام باستعادتهم، واحدًا
تلو الآخر، وعاره، على ما نحاول
بالفعل دفعه إلى طي النسيان
المريح. يجب حتى تجلب الإجابة
أخيرًا الحقيقة التي نسعى الآن إلى
التهرب منها».

وفي هذا الصدد، نتعهد ببذل قصارى جهدنا من أجل ما يلي:

- تشجيع اعتماد الأطر القانونية والسياسات العامة التي تفضي إلى منع الاختفاء القسري في جميع البلدان،
- مساعدة الدول وجميع الجهات الفاعلة الأخرى في التعامل مع حالات الاختفاء القسري، استنادًا إلى حقوق الضحايا والمجتمعات في معرفة الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار وإحياء الذكرى،
- الاستجابة بفعالية للممارسات الحالية للاختفاء القسري، من خلال الإجراءات العاجلة والإجراءات الإنسانية، ومن خلال دعوات الدول إلى مكافحة الإفلات من العقاب ومعاقبة جميع الجناة.

في نهاية المؤتمر، كان كل من لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري والفريق العامل المعني فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي سعداء لأن العديد من نقاط العمل الرئيسية قد وافقت اهتماماتهما ويمكن أن تزيد من تأثيرها في نهاية المطاف. وبشكل عام، هناك حاجة إلى المزيد من الشبكات - في أفريقيا، وبين المدافعين الشباب أيضًا. ويجب تحقيق التصديق العالمي على الاتفاقية من خلال حملة ترويجية قوية في السنوات المقبلة.

في عالم أكثر خطورة، يجب أن نعود إلى أساسيات وأسس نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، ونتذكر لماذا أعادت «شعوب الأمم المتحدة» تأكيد «إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية».

لا شك أن أطفالنا وأجيالنا المقبلة يستحقون عالمًا خالٍ من ممارسات الاختفاء القسري. وختامًا، نحتاج إلى التعهد بأن نبقي مخلصين لقسم كورتازار:

عن «الوجود غير المرئي لآلاف المختفين (...) في هذه الغرفة رغم عدم وجودهم الفعلي، حيث يتم استحضارهم كموضوع للعمل (...) يجب أن نشعر بهم حاضرين وقريبين، يجلسون بيننا، وينظرون إلينا، ويتحدثون إلينا. مجرد وجود الكثير من أقارب وأصدقاء المختفين بين المشاركين والجمهور يجعل هذا العدد الذي لا يُحصى من الجمهور الذي تم جمعه في شهادة صامتة، في اتهام دامغ، أكثر وضوحًا.

وعلى الرغم من أن المؤتمر حقق العديد من التوقعات، إلا أنه أثار أيضًا بعض خيبات الأمل، حيث ثبت أنه من المستحيل ماديًا الاستماع إلى جميع الحاضرين، ومنهم المساحة والوقت للحدث والقيام بكل ما يجب قوله وفعله. ومن هنا ظهرت في وقت مبكر جدًا من المؤتمر الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي ثانٍ بوضوح.

وقد شارك خبراء الأمم المتحدة الـ ١٥ المعنيون بحالات الاختفاء القسري - وهم ٥ أعضاء في الفريق العامل وأعضاء اللجنة العشرة - منذ البداية في العملية التي قادت إلى المؤتمر العالمي. لقد ناقشنا المفهوم والجدوى، وأشادوا بإطلاق مبادرة اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري، وتم ربطنا على الفور بالمنظمة كأعضاء في مجلس الإدارة. تابعا أيضًا المشاورات الإقليمية التي ييسر وضع المسودة الأولى لخطة العمل وتصوّر تخطيطي لبرنامج المؤتمر. كما انضمنا معًا - بمساعدة كريمة من منصة جنيف لحقوق الإنسان - للتفكير في مسودة خطة العمل والبرنامج وتقديم مساهمتنا بشأنهما خلال ندوة خاصة عقدت في سبتمبر ٢٠٢٤. وأخيرًا، شاركت كلتا الهيئتين في المؤتمر نفسه، الذي لم يكن فرصة رائعة لإجراء اتصالات فحسب، بل لشرح إمكانيات إجراءاتنا وقيودها أيضًا، وكيف يمكننا أن نساهم عمليًا ونساعد الدول والأسر في سعيها لوضع حد لمشكلة الاختفاء القسري.

نظرة عامة

منصة متعددة الأطراف للتعاون والعمل الجماعي

23

شريكًا

118

دولة

16

دولة
متعهدة

76

دولة ممثلة
على المستوى
الرسمي

301

٣٠١ منظمة
مجتمع مدني؛
بما في ذلك ٨٢
منظمة يقودها
ضحايا.

1392

مشاركًا عبر
الإنترنت

620

مشاركًا بصفة
شخصية

التعهدات المقدمة من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمهنيين.



برمجة الأحداث

احتفالان، 12 مجموعة مناقشة، وورشتان عمل، واستقبال على مدار يومين.

نقاط العمل الرئيسية

تم تحديد توصيات للعمل خلال مختلف الجلسات. واختتم المؤتمر بدعوة للعمل والكشف عن أنشطة المتابعة الرئيسية:

- دعم إنشاء شبكة إقليمية يقودها الضحايا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
- تنظيم اجتماعات منتظمة للباحثات
- إعداد التقارير عن جلسات لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري
- تشجيع التصديق على الاتفاقية الدولية
- تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على التعامل مع آليات الأمم المتحدة
- دعم إنشاء شبكة شبابية عالمية لمناهضة الاختفاء القسري

وقد اقترحت هذه المبادرات خلال المشاورات الإقليمية السابقة للمؤتمر وتمثل التزاماً بمناهضة الاختفاء القسري.

أصوات من العالم

جاء المشاركون من شتى أنحاء العالم. وكانت أوروبا هي المنطقة الأكثر تمثيلاً، حيث بلغت نسبة المشاركين ٣٧٪، تليها الأمريكيتان (٢١٪)، وآسيا والمحيط الهادئ (١٣٪)، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٣٪)، وأفريقيا (٨٪).

ومن بين المتحدثين والمنسقين البالغ عددهم ١٢٥ شخصاً، جاء ٥٦ (٤٥٪) من أوروبا، و٢٦ (٢١٪) من الأمريكيتين، و١٥ (١٢٪) من آسيا والمحيط الهادئ، و١٤ (١١٪) من أفريقيا، و١٣ (١٠٪) من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.



المختفون وأسرههم هم محور الاهتمام

سلط المؤتمر الضوء على مركزية أصوات الناجين وأسرههم، بما في ذلك الدور الحاسم للمرأة في معالجة حالات الاختفاء القسري. وقد انعكس ذلك في عدد المشاركين الذين يمثلون منظمات المجتمع المدني؛ بما في ذلك المنظمات التي يقودها الضحايا.

شارك في المؤتمر ١٢٥ متحدثاً ومنسقاً للحوار، ٧٧ من المجتمع المدني؛ بمن فيهم ٢٩ من أفراد الأسر والناجين. وقد شاركت ٧٨ سيدة (٦٢٪). ومن بين ممثلي المنظمات التي يقودها الضحايا، كان عدد النساء (١٠٧)، أي ضعف عدد الرجال (٥٢)، وهو ما يعكس الأثر غير المتناسب لحالات الاختفاء القسري على النساء ودورهن القيادي في النضال من أجل الحقيقة والعدالة.

حفل الافتتاح الرسمي

تميز حفل الافتتاح الرسمي بالدعوة إلى تعزيز التعاون بين جميع الجهات الفاعلة المشاركة في مكافحة الاختفاء القسري. وتم تكريم الضحايا وأسراهم على مثابرتهم وصمودهم؛ مع تخصيص دقيقة صمت لذكرى جميع المختفين.

أدار الجلسة عضوان من اللجنة الاستشارية لمركز CEDI:

- أوليفييه دي فروفيل، لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري، رئيسًا، فرنسا
- مانديرا شارما، اللجنة الدولية لحقوق الإنسان، مستشارة قانونية دولية أولى، نيبال

شهادات مهمة ومؤثرة

احتل أفراد عائلات الأشخاص المختفين مركز الصدارة؛ حيث شاركت سواستيكا مالي من نيبال، وأكسينيا بوبرويكو من أوكرانيا، وباولو استرادا من جواتيمالا، وناصرة دوتور من الجزائر، وعائشة جامع من جامبيا، تفاصيل رحلتهم الشخصية، وكيف انقلبت حياتهم رأساً على عقب عندما اختفى أحبائهم قسراً، والتأثير المتعدد الأوجه الذي أحدثه الاختفاء عليهم وعلى مجتمعاتهم. وشرحوا أيضاً، في شهاداتهم المؤثرة والمذهلة، كيف أصبحوا باحثين، وكيف وجدوا القوة للوصول إلى الأشخاص الذين يعانون أوضاعاً مماثلة وكيف أصبحوا نشطاء. وأكدت كلماتهم على قدرتهم على الصمود والدور الحاسم الذي يلعبونه في السعي للحقيقة والعدالة.

تبحث ناصرة دوتور من الجزائر عن ابنها، الذي اختفى قسراً على أيدي عملاء الدولة، منذ عام ١٩٩٧. ساهمت ناصرة في توحيد عائلات المختفين في الجزائر فيما يطلق عليه اسم «تجمع عائلات المختفين في الجزائر». وقد حصل التجمع على جائزة بناء السلام من المعهد الكتالوني الدولي للسلام في عام ٢٠١٩. كما أنها تُعد المؤسس المشارك والرئيسة الحالية للاتحاد الأورومتوسطي لمناهضة الاختفاء القسري (FEMED).

«تأتي طاقتي من الوجوه العديدة للأمهات والأخوات والزوجات وبنات المختفين والرجال أيضاً، الذين يهرون أمام عيني، كل ثانية من حياتي. نحن لا نتحدث اللغة نفسها، ولكننا نفهم بعضنا البعض لأنني أعرف هذا الشعور. تأتي طاقتي من الإرادة لمحاربة هذا الظلم والشعور بالعجز».

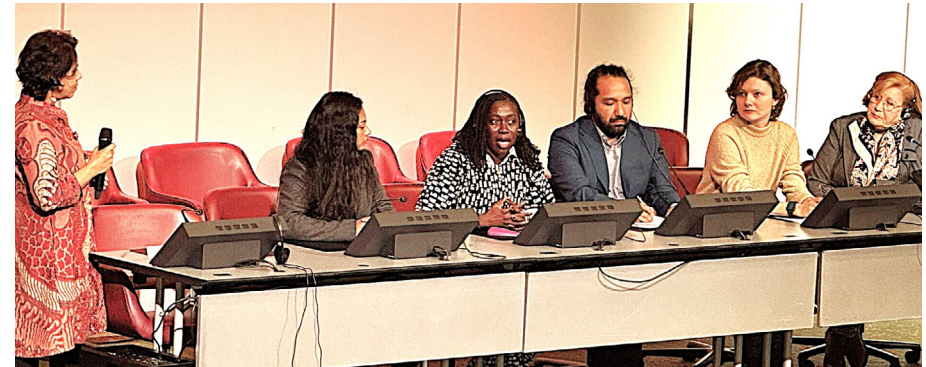
«آليات الأمم المتحدة تجلب الراحة للأسر نظراً لأنهم يعرفون أن هناك ملفاً للقضية هنا في جنيف، وهو الذكرى الحية لأطفالنا. إنه يجعل الأسر فخورة لأنها تشعر بأنها فعلت شيئاً، حتى لو لم تجد ابنها أو ابنتها».

الكلمة الافتتاحية

في كلمته الافتتاحية، أشاد إيمانويل ديكو، رئيس مبادرة اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري والرئيس السابق للجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري، بضحايا الاختفاء القسري وبأسرهم. وأشار إلى أن المؤتمر يُشكّل جزءاً من الجهود الطويلة الأجل للاعتراف بالاختفاء القسري بوصفه جريمة مستقلة، وأشار إلى هدف التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وتنفيذها تنفيذاً فعالاً. وفي ظل الأزمات الدولية والنزاعات المسلحة، سلط الضوء على ضرورة توحيد جهود جميع الجهات الفاعلة لتعزيز الحماية الإنسانية والمساءلة الجنائية.

الكلمة الرئيسية

أشادت نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ندى الناشف بالضحايا وكررت الدعوة إلى توحيد الجهود للتصدي لهذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومنعها ووضع حد لها. وشددت نائبة المفوضة السامية على أربعة مجالات حاسمة للعمل: ١. ضمان بقاء حقوق وأصوات الضحايا والناجين في صميم جميع الجهود، ٢. تعزيز الجهود داخل البلدان وفيما بينها للتصدي للإفلات من العقاب، ٣. تحسين جمع البيانات الموثوق بها عن الأشخاص المختفين، ٤. التصديق العالمي على الاتفاقية وتنفيذها تنفيذاً فعالاً.



واجهت أكسينيا بوبرويكو من أوكرانيا المشكلة عندما اختفت والدتها قسراً لمدة ٤٤ يومًا في عام ٢٠٢٤ بعد اعتقالها في مدينة ميليتوبول التي تحتلها روسيا في منطقة زابوريجيا.

«عندما اختفت والدتي شعرت بألم شديد وفراغ كبير. وبعد ثلاثة أو أربعة أشهر اعتقدت أنه يجب عليّ أن أفعل شيئًا. وجدت شخصية ما وتحدثنا معًا وشرحت لي خطوة بخطوة كيفية إجراء المزيد من الاتصالات والعثور على أقارب آخرين من مجموعة «مدنيون في الأسر» وأخبروني كيف يمكننا مساعدة بعضنا البعض لإعادة أقاربنا... من المهم جدًا مساعدة بعضنا البعض والعمل معًا. هذه هي رسالتي الرئيسية».

باولو رينيه إسترادا فيلاسكيز هو ابن وابن شقيق لأشخاص مختفين مسجلين في وثيقة المخابرات العسكرية المعروفة باسم «ملف الموقى والمذكرات العسكرية». باولو مدع ومقدم التماس في نفس القضية على الصعيدين الوطني والدولي. وهو أحد مؤسسي المرصد القضائي «الحقيقة والعدالة في جواتيمالا»، الذي يراقب ويحلل حالات العدالة الانتقالية والتجريم في جواتيمالا. ويتولى حاليًا رئاسة رابطة أقارب المحتجزين والمختفين في جواتيمالا (FAMDEGUA) وهو أيضًا عضو في منظمات الضحايا في المكسيك وكندا.

«أنا أنتمي إلى الجيل الثاني من الباحثين في جواتيمالا. من خلال اللقاءات، تمكّننا من جذب اهتمام الأطفال والأحفاد للبحث وتعزيز مشاركتهم النشطة. عندما يبحث المرء، يشعر بدرجة ما من التعويض، على الرغم من أنه قد لا يجد من يبحث عنهم. العثور على أشخاص آخرين يمنحنا الأمل ويشجعنا على مواصلة البحث. تبادل المعارف بين الأجيال مهم جدًا للأبناء والأحفاد ليكونوا قادرين على مواصلة البحث لأن الحياة ليست أبدية، وسنفتقد أقاربنا دائمًا».

اختفى والد عائشة جامع وعمتها، وهما من أقارب الديكتاتور السابق يحيى جامع، قسراً في جامبيا في عام ٢٠٠٥. شاركت عائشة في تأسيس مركز جامبيا لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وتعمل كمسؤولة برامج فيه. وتستضيف بودكاست الضحية، الذي أنشأته، لمساندة الضحايا وزيادة الوعي بالعدالة الانتقالية في بلدها. وقد رُشحت لجائزة ناشطة العام في أفريقيا ٢٠٢٤. وفي الآونة الأخيرة، عُينت مفوضًا في لجنة التعويضات في جامبيا، المكلفة بالإشراف على تحديد هوية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وجبر الضرر الذي وقع خلال فترة حكم جامع.

«لقد تحولت من ضحية إلى صوت مسموع. شعرت أن قصتي كانت مهمة لأنه كانت هناك فكرة في بلدي أن يحيى جامع لم يكن يقتل أقاربه. وقد ألهمت مشاركة قصتي الكثير من الضحايا للخروج والانضمام إلى الكفاح من أجل العدالة والمساءلة في جامبيا».

«لقد أطلقت بودكاست للحديث عن الضحايا. وقد أتاح المنتدى منصة للضحايا ومنظمات المجتمع المدني للتحدث عن قصصهم. يمكنك دائمًا العودة والاستماع إلى قصص الضحايا لأنه يجب ألا ننساهم».

كانت سواستيكا مالي الأصغر سنًا في اللجنة. اختفى والدها قسراً في نيبال عندما كانت في الثالثة من عمرها. وتعمل الآن مساعدة قانونية في منتدى المناصرة في نيبال. وتشارك حاليًا في بناء شبكة جديدة من أفراد الأسر الشباب في نيبال..

«لقد تعرّضت للتنمر وأنا طفلة لأن والدي اختفى قسراً وكانت عائلات أصدقائي تطلب منهم عدم التحدث معي. ثم التقيت بالأجيال التالية مثلي قبل ثلاث سنوات وأدركت أن الكثير منا لا يعرف ما حدث لأحبائنا الذين اختفوا حتى الآن. أعمل الآن كمساعد قانوني في منظمة تُسمى منتدى المناصرة في نيبال وأعكف على توثيق حالات الاختفاء القسري وأنخرط بنشاط في برامج منظمات المجتمع المدني المختلفة».

دعم متعدد الجهات الفاعلة

شركاء المؤتمر

أعرب شركاء المؤتمر عن دعمهم للمبادرة وللجهود الجارية لمكافحة حالات الاختفاء القسري. وأكدوا من جديد التزامهم بمواصلة دعمهم والانخراط في الأنشطة ذات الصلة.

وقد جرى تسليط الضوء على قضايا مختلفة؛ بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب، والحاجة إلى دعم الضحايا وأسرهم، والحاجة إلى إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، والصلة بين البحث عن المختفين وبناء السلام، والصلة بين الاختفاء القسري والتعذيب، والحاجة إلى تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة المعنية للتصدي لهذه القضية بفعالية.

الدول المتعهدة

أعلنت ١٦ دولة عن **تعهدات** كبيرة، بدءًا من بولندا بعد تصديقها مؤخرًا على الاتفاقية، ليصل عدد الدول الأطراف إلى ٧٧ دولة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت التزامات طوعية من أرمينيا، بلجيكا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كرواتيا، فرنسا، جامبيا، ألمانيا، لوكسمبورج، موريتانيا، المكسيك، المغرب، السودان وأوروغواي.

وشملت التبرعات المعلنة ما يلي:

- دعم إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية
- الاعتراف باختصاص لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري في تلقي البلاغات الفردية وفيما بين الدول والدعوة إلى الاعتراف بذلك.
- إدماج معايير الاتفاقية في التشريعات الوطنية
- وضع خطط عمل وطنية
- تعزيز مشاركة المجتمع المدني والضحايا في العمليات التي تؤثر عليهم
- تمكين الضحايا وأسرهم، وتعزيز مشاركتهم في العمليات ذات الصلة؛ بما في ذلك عمليات البحث
- تعزيز عمليات البحث
- إذكاء الوعي وبناء القدرات؛ بما في ذلك من خلال الأنشطة التدريبية
- دعم الآليات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الاختفاء القسري
- دعم إنشاء وتعزيز شبكات تضامن إقليمية ودولية يقودها الضحايا
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي؛ بما في ذلك من خلال تبادل الخبرات



المنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان

عرض ممثلو المؤسسات الإقليمية لحقوق الإنسان أعمالهم وأكدوا من جديد التزامهم بمنع حالات الاختفاء القسري والتصدي لها. وتناول ممثلو مفوض حقوق الإنسان التابع لمجلس أوروبا والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا مسألة تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان المتعلقة بحالات الاختفاء القسري، وتعهدوا بتشجيع التصديق على الاتفاقية الدولية.

وشدّد ممثل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب على ضرورة اتباع نهج جماعي وشامل لمكافحة حالات الاختفاء القسري تشمل هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والمنظمات الإقليمية والدول والضحايا، ودعا إلى تعزيز التعاون.

وأشار ممثل لجنة البلدان الأمريكية إلى ثلاثة أمور عاجلة هي: الاختفاء في سياق الجريمة المنظمة، والإفلات من العقاب وتزايد النزعات الإنكارية، وضرورة وجود روابط متقاطعة للتصدي لهذه الظاهرة.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

في هذا الصدد، قدم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب تعهدات تتعلق بتعزيز الإطار القانوني الوطني، وتحديد هوية الضحايا؛ بما في ذلك من خلال فحص الحمض النووي، وإحياء ذكراهم.

وتعد رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جامبيا بمواصلة العمل مع الحكومات والمجتمع المدني والشركاء الدوليين لضمان إعطاء الأولوية لحقوق الضحايا والتنفيذ الكامل لتوصيات لجنة تقصي الحقائق من خلال تنظيم حملات توعية وتقديم المشورة القانونية والسياساتية ومراقبة الامتثال لالتزامات حقوق الإنسان.

الجلسات النقاشية



1. مناهضة الإفلات من العقاب: ضمان المساءلة الدولية لمرتكبي جرائم الاختفاء القسري

تم رعاية هذه الجلسة من قبل اللجنة الدولية للحقوقيين.

المنسقون

- ساندر إيبال-راتجين، اللجنة الدولية للحقوقيين، مديرة المناصرة الدولية، فرنسا
- إيان سيدرمان، اللجنة الدولية للحقوقيين، مدير أول للشؤون القانونية والسياسية، الولايات المتحدة الأمريكية/سويسرا

المتحدثون

- ريد برودي، اللجنة الدولية للحقوقيين، مفوض، الولايات المتحدة الأمريكية
- وارد فرديناندوسي، مكتب المدعي العام المتخصص في كوسوفو، نائب المدعي العام، هولندا
- أوليفيه دي فرويل، لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري، رئيس اللجنة، فرنسا
- نزها شميم خان، المحكمة الجنائية الدولية، نائب المدعي العام، فيجي (فيديو)
- إيليا نوزوف، الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان (عضو المبادرة العالمية ضد الإفلات من العقاب)، رئيس مكتب العدالة الدولية
- روبرت بيتيت، الآلية الدولية المحايدة والمستقلة - سوريا، رئيس اللجنة، كندا
- آنا سروفين كورالي، معهد جنيف للدراسات العليا، طالبة دكتوراه ومعيدة، سلوفينيا
- يوجيني فيندروكس، جامعة باريس ٢ (بانتيون أساس)، طالبة دكتوراه ومعيدة، فرنسا
- كيت فيجنيسواران، اللجنة الدولية للحقوقيين، مديرة مبادرة المساءلة العالمية، أستراليا

وقد خُصصت هذه الجلسة لمناقشة الآليات القائمة والناشئة على المستوى الدولي لمحاسبة مرتكبي جرائم الاختفاء القسري. واستكشف المتحدثون الأسباب التي تجعل جريمة الاختفاء القسري لا تزال غير ملاحقة قضائية على نطاق واسع وقدموا توصيات قيّمة. وسلّطت مساهماتهم الضوء على الحاجة إلى وجود تناغم قانوني وتوفير الأطر القانونية الملائمة، فضلاً عن التعاون الإقليمي والدولي القوي لمقاضاة مرتكبي جرائم الاختفاء القسري وتحقيق العدالة وتعويض الضحايا.



التوصيات

- تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية

يجب الاعتراف بالاختفاء القسري باعتباره جريمة مستقلة ومستمرة، وأن يكون تعريفه متسقاً عبر الولايات القضائية والهيئات القضائية ينبغي أن ينص القانون المحلي على إمكانية ممارسة الولاية القضائية خارج الإقليم يجب تخصيص المزيد من الموارد لوحدة الادعاء القضائية المختصة بالنظر في حالات الاختفاء القسري والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على تعزيز المساءلة ينبغي تدريب المدعين العامين والقضاة والمحامين لتعزيز وعيهم بخصوصية جريمة الاختفاء القسري

- ضمان مشاركة أسر الضحايا

يجب دعم الضحايا للسماح لهم بتقديم قضيتهم إلى العدالة: الدعم القانوني لتوثيق وبناء قضيتهم، والدعم النفسي، والدعم المالي والإداري للوصول إلى البلد الذي تجري فيه الإجراءات يجب أيضاً دعم منظمات المجتمع المدني التي تساند الضحايا

- تعزيز الاتساق عبر المعايير الدولية

من الضروري ممارسة التفكير الجماعي بشأن كيفية تعزيز أحكام المعاهدات ذات الصلة لتحقيق المساءلة في حالات الاختفاء القسري وكيفية تعزيز الاتساق عبر المعايير الدولية، على سبيل المثال فيما يتعلق بتعريف الاختفاء القسري في القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

- تعزيز التعاون

ينبغي بناء ودعم تحالف بين الضحايا والمجتمع المدني والدول على الصعيدين الإقليمي والدولي لتعزيز إنشاء آليات دولية للمساءلة، ووضع المعايير ذات الصلة، والتصديق عليها وتنفيذها؛ مثل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري ومشروع اتفاقية منع الجرائم ضد الإنسانية والمعاقبة عليها.

خصوصية الجريمة وتعقيدها ويؤثر على شدة العقوبات. وبالمثل، ينبغي اعتبار الاختفاء القسري جريمة مستمرة، أي ما دام مصير الشخص ومكان وجوده لم يتضح، وذلك لضمان عدم تقييد الملاحقة القضائية بقوانين التقادم أو الإفلات من العقاب بحكم الأمر الواقع، مثل الخوف من الانتقام أو عدم استقلال السلطة القضائية وحيادها.

- التعريف والنهج القائمة: القانون الجنائي الدولي والقانون

الدولي لحقوق الإنسان

تختلف تعريفات الاختفاء القسري على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في ثلاثة عناصر: نية مرتكب الجريمة، ومدة الاختفاء، والصلة بعملاء الدولة. ويمكن الاطلاع على كلا التعريفين في السوابق القضائية للمحاكم والآليات المختلطة والدولية. ومع ذلك، لا يوجد اتفاق على تعريف واحد موحد. وتواجه المحاكم المحلية أيضاً الإشكالية نفسها.

- الدور الحاسم لأسر الضحايا ومنظمات المجتمع المدني

تعد مشاركة الضحايا ومناصرتهم، بما في ذلك الجهود الشخصية التي يبذلها الناجون وأفراد الأسرة، أمراً بالغ الأهمية في توثيق الحالات والضغط من أجل المساءلة. وقد أثبتت النهج التي تركز على الضحايا أنها ضرورية لتحقيق العدالة، حيث إن تجاربهم الحية تفيد في عملية تحقيق العدالة.

- التعاون الناجح

الإبداع والقدرة على التكيف أمران أساسيان في تصميم الأطر القانونية للمحاكم المختلطة والآليات الدولية. إن بناء التحالفات بين الضحايا والمجتمع المدني والدول على المستويين الإقليمي والدولي يعزز فرص النجاح في تحقيق المساءلة والعدالة فيما يتعلق بقضايا الاختفاء القسري والجرائم الدولية الأخرى، مثل إنشاء محاكم مختلطة ودولية.

تناولت الجلسة الموضوعات التالية:

- التحديات المستمرة التي تواجه عمليات التحقيق والملاحقة القضائية

بحث المتحدثون التحديات التي تواجه ضمان المساءلة؛ بما في ذلك جمع الأدلة وتقديمها عن جريمة سرية بطبيعتها، وعدم التعاون والإرادة السياسية من جانب سلطات الدولة المعنية، والخوف من انتقام سلطات التحقيق والنيابة العامة والسلطات القضائية، وافتقارها إلى الوعي بخصوصية الاختفاء القسري وطبيعته المعقدة، والصعوبات في تأمين الولاية القضائية؛ بما في ذلك الولاية القضائية خارج الإقليم.

- الحاجة إلى أطر قانونية تعترف بالاختفاء القسري باعتباره جريمة مستقلة ومستمرة

واستعرض المتحدثون الأطر القانونية القائمة على الصعيدين الوطني والدولي.

في البلدان التي لا يُجرّم فيها الاختفاء القسري باعتباره جريمة مستقلة، فإن استخدام جرائم بديلة يحول دون ملاحقة مرتكبيها قضائياً لأن ذلك لا يأخذ في الاعتبار



«المكان الذي يوجدون فيه مهم، ولكن
من فعل ذلك مهم أيضًا».

آنا سروفين كورالي

«على الرغم من أن المحاكم المحلية والدولية
والآليات الدولية تعالج حالات الاختفاء القسري،
ولا تزال، فإنها تواجه العديد من التحديات،
ولا يزال الإفلات من العقاب هو القاعدة وليس
الاستثناء في جميع أنحاء العالم».

إيان سيدرمان

2. ربط الضحايا ومنظمات المجتمع المدني باليات الأمم المتحدة: كيفية تعزيز المشاركة الفعالة



سعت هذه الجلسة إلى توفير مساحة لمنظمات المجتمع المدني التي تدعم العائلات وتوثق حالات الاختفاء القسري لتبادل الآراء بشكل مباشر مع العديد من هيئات الأمم المتحدة: لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، ولجنة حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء. وتركزت المناقشات على كيفية تشجيع إبلاغ آليات الأمم المتحدة بحالات الاختفاء القسري، وعلى مساهمة الضحايا ومنظمات المجتمع المدني.

المنسق

- وايلدر تايلور، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وأمين المظالم، مدير ومرجع للبحث عن المعتقلين المختفين، أوروغواي

المحدثون

- خوان بابلو ألبان أليнкаسترو، لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري، عضو ومقرر، الإكوادور
- ماريا إيزابيل كروز بيرنال، حركة من أجل مفقودينا في المكسيك، المتحدث باسم جمعية سابويوس جيريراس المدنية، مؤسسة ورئيسة، المكسيك
- آنا لورينا ديلجاديلو بيريز، الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، عضو، المكسيك
- خوان كارلوس جوتيريز كونتريراس، التقاضي الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان، المدير القانوني، المكسيك
- جابرييلا جوزمان، الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، السكرتير التنفيذي، المكسيك
- ماكسيميليان مورك، منسق برنامج تحديد الهوية البشرية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، المكسيك
- جان جاك نجانيا، منظمة باكس كريستي في أوفر، مدير، جمهورية الكونغو الديمقراطية
- ألباني بروفيت بالاسكو، لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري، الأمين التنفيذي، الإكوادور/فرنسا
- بليزافيتا سوكونينكو، مركز حقوق الإنسان في زمينا، رئيس قسم توثيق جرائم الحرب، أوكرانيا
- أليكسيس ثيري، مجموعة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مستشار قانوني
- موريس تيدبال بينز، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بالإجراءات الموجهة أو التعسفية، شيلي
- هيلين تيغودجا، عضو لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمقررة الخاصة المعنية بالاتصالات الجديدة والتدابير المؤقتة، فرنسا

التوصيات

تسهيل مشاركة منظمات المجتمع المدني والضحايا

- ينبغي لآليات الأمم المتحدة أن تضع مواد وتوجيهات حول كيفية التعامل مع آليات الأمم المتحدة بأكبر عدد ممكن من اللغات وتنشرها على نطاق واسع.
- يجب على منظمات المجتمع المدني والضحايا عدم التردد في استخدام الآليات المتاحة والتواصل معهم لتسجيل القضايا أو طلب عقد الاجتماعات معهم، بما في ذلك عبر الإنترنت.
- عندما ترفض دولة استقبال زيارة رسمية، يمكن للمؤسسات الأكاديمية دعوة الهيئات ذات الصلة للسماح لها بالتواصل مع الجهات الفاعلة المحلية

بناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية

- يجب على منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية الاستفادة القصوى من الخبرات المتنوعة والواسعة للآليات وعدم التردد في طلب عقد ورش عمل لبناء القدرات، سواء في الميدان أو عبر الإنترنت.

توفير الموارد الكافية

- يجب تخصيص الموارد الكافية لمنظمات المجتمع المدني للمساهمة في عمل آليات الأمم المتحدة بفعالية.
- وبالمثل، ينبغي تزويد الآليات ذات الصلة بالموارد البشرية والفنية والمالية بما يتناسب مع ولايتها وعبء عملها.

القيود المتعلقة بالموارد

تنسق لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وهما هيئتان متخصصتان تابعتان للأمم المتحدة معنيتان بحالات الاختفاء القسري، لضمان التكامل والكفاءة. كما يوجد تنسيق مع هيئات حقوق الإنسان الأخرى التابعة للأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، تشير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى التوصيات التي تضعها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أو الإجراءات الخاصة؛ بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي.

التنسيق والتكامل بين الهيئات

تنسق لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وهما هيئتان متخصصتان تابعتان للأمم المتحدة معنيتان بحالات الاختفاء القسري، لضمان التكامل والكفاءة. كما يوجد تنسيق مع هيئات حقوق الإنسان الأخرى التابعة للأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، تشير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى التوصيات التي تضعها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أو الإجراءات الخاصة؛ بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي.

التأثير على أرض الواقع

جرى تبادل قصص نجاح المشاركة التعاونية لإظهار أثر عمل آليات الأمم المتحدة على أرض الواقع. وفي المكسيك، تم تحديد موقع أكثر من ٤٥٠ فردًا بفضل إجراءات العمل العاجلة من لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري - وهي إجراءات تهدف إلى تحديد مكان الشخص المختفي وحمايته - والتدابير المحلية الاستراتيجية التي تدعمها الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، أدى برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحديد الهوية البشرية، الذي ينفذ توصية لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري بإنشاء نظام لمطابقة بصمات الأصابع، إلى زيادة قدرة السلطات المحلية على معالجة بصمات الأصابع الرقمية وحقق نتائج بارزة.

وشملت الموضوعات الرئيسية التي أثرت ما يلي

الضحايا ومساهمة منظمات المجتمع المدني في آليات الأمم المتحدة

سلط المتحدثون من آليات الأمم المتحدة الضوء على المساهمة الحاسمة لأسر الضحايا ومنظمات المجتمع المدني، الذين يعتبرونهم بمثابة «محرك» عملهم. ويمكن للضحايا ومنظمات المجتمع المدني المساهمة في الإجراءات التي تتخذها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وبطرق مختلفة: من خلال توثيق الحالات الفردية وتقديمها، أو تقديم المعلومات في تقارير بديلة، أو أثناء الاجتماعات، سواء كانت عبر الإنترنت أو أثناء الجلسات أو أثناء الزيارات القطرية.

التحديات

جرى الإشارة إلى أنواع مختلفة من التحديات؛ بما في ذلك نقص وعي الضحايا ومنظمات المجتمع المدني بالآليات المتاحة وإجراءاتها وطرائق مشاركتها. كما أثارت منظمات المجتمع المدني التي تدعم العائلات الحاجة إلى إدارة توقعاتها فيما يتعلق بالإجراءات التي تمتد على مدى عدة سنوات والإحباط الناجم عن نقص المعلومات والتحديات حول قضيتهم. وأثير خطر الانتقام من التعامل مع آليات الأمم المتحدة باعتباره يُشكل تحديًا إضافيًا.

ومن جانبها، أشارت آليات الأمم المتحدة إلى عدم تعاون بعض الدول باعتباره تحديًا رئيسيًا أمام تنفيذ ولايتها وتوفير المعلومات للضحايا عن قضاياهم والقيام بزيارات قطرية.



«دور الأسر والمجتمع المدني أساسي. من فضلكم،
استخدمونا! أنتم المحرك لعملنا».

آنا لورينا ديلجاديلو بيريز

«عندما تسجل قضية، سواءً كان ذلك لدى الفريق
العامل أو مع اللجنة، لا يمكننا أن نتوقع نتيجة
فورية، ولكن الشيء المهم الذي لا لبس فيه هو أن
تظل جميع الأسماء للتاريخ والمستقبل ولتحقيق
نتيجة إيجابية. إن تسجيل القضية يعطي الأمل في
المستقبل».

ألبان نبوت بالاسكو

«ينبغي لمنظمات حقوق الإنسان الدولية
والأوكرانية ضمان وصول الضحايا إلى هذه
الآليات وتزويدهم بمعلومات كاملة ومفهومة
حول كيفية عملها. ومن المهم أيضاً ضمان تلبية
توقعات أسر الضحايا حول قدرات هذه الآليات».

يليزافيتا سوكورينكو



3. الدعوة للتصديق على الاتفاقية: استراتيجيات ناجحة

شارك في رعاية هذه الجلسة المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ورابطة مناهضة التعذيب في فرنسا.

المنسق

كارين بينينغر بوديل، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، نائبة السكرتير العام، هولندا

المتحدثون

- محمد أشرف الزمان، جمعية أوديكر لحقوق الإنسان، ممثل الأمم المتحدة، بنجلاديش
- فاطمة بركان، المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، الأمين العام، المغرب
- رافائيل شينويل-هازان، جمعية معاً ضد عقوبة الإعدام، المدير التنفيذي، فرنسا
- ماري إيلين ديزر باكالو، التحالف الدولي لمناهضة الاختفاء القسري، الرئيس الفخري لمنتدى آسيا لحقوق الإنسان، المديرية التنفيذية، تايلاند
- كونستانتينوس إيفستاثيو، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، نائب ممثل الجمعية، قبرص
- سولانج موميه إيتيا، مديرة البرامج والمناصرة في فرنسا، فرنسا
- جايتري بيلاي، مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب، رئيس الأمانة، سيشيل
- إدريس سو، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، رئيس الفريق العامل المعني بعقوبة الإعدام أو القتل خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو التعسفية والاختفاء القسري في أفريقيا، السنغا

استكشف هذا الفريق استراتيجيات المناصرة لإحراز تقدم نحو هدف التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. مع وجود ٧٧ دولة طرفاً اعتباراً من ديسمبر ٢٠٢٤، فإن الانضمام إلى اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري ليس كبيراً مثل المعاهدات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان، مثل اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (اتفاقية مناهضة التعذيب) التي صدقت عليها ١٧٥ دولة.

وناقش المتحدثون استراتيجيات مصممة خصيصاً لسياقات سياسية واجتماعية متنوعة لزيادة عدد الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وقد برزت قضايا مشتركة عبر المداخلات كما يلي

التوصيات

- تعزيز ودعم مشاركة الضحايا والمجتمع المدني

تعزيز ودعم التحالفات التي تعزز إيصال أصوات الضحايا
تعزيز المناصرة من خلال سرد القصص والاستخدام الاستراتيجي لوسائل الإعلام

- تكرار الاستراتيجيات الناجحة للمشاركة الدبلوماسية

الجمع بين الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف
معالجة مخاوف الدول ومفاهيمها الخاطئة بشأن التصديق
تسليط الضوء على فوائد التصديق
توضيح طرق الدعم والمساعدة الفنية المتاحة من خلال الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى

تعزيز منصات تبادل الخبرات بشأن تحديثات التصديق وفوائده.

- تطوير وتنفيذ استراتيجيات محددة السياق

ينبغي أن تأخذ جهود التصديق في الاعتبار الأولويات القائمة، مثل التصديق على معاهدات أخرى أو عمليات العدالة الانتقالية، لتتماشى مع التزامات الدول الموقعة من قبل.

- بناء التحالفات وتعزيزها

تحديد وحشد «أصدقاء» الاتفاقية على الصعيد الوطني (في البرلمان والحكومة)
وعلى الصعيد الإقليمي والدولي (التحالف الدولي، «مجموعة الأصدقاء»، «الدول الأساسية»)

- تشجيع التعاون وتعزيزه

تعزيز التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية فيما بين الآليات والجهات الفاعلة ذات الصلة؛ من خلال تبادل الخبرات والأنشطة المشتركة.
تعزيز التعاون بين جميع الجهات الفاعلة من خلال منصات مثل هذا المؤتمر.

المشاركة الدبلوماسية

لقد أثبت إشراك الأقران، التي تمثلها مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب، أنها استراتيجية فعالة لتعزيز التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب. وتُمكن المنابر الثنائية والمتعددة الأطراف الدول من التعلّم من بعضها البعض وبناء الثقة. وتبين التجربة أيضًا أهمية معالجة مخاوف الدول ومفاهيمها الخاطئة، مع التأكيد على توفر الدعم الفني، وكذلك تسليط الضوء أيضًا على فوائد التصديق والعملية نفسها، مثل فرصة التشاور مع المواطنين والمجتمع المدني.

تعزيز الشراكات والتعاون

أثبتت التحالفات والشراكات، مثل المجتمع المدني وتحالف الضحايا أو مجموعات الدول الصديقة والخبراء، أنها مفيدة في تشجيع التصديق على صكوك حقوق الإنسان. كما كان التعاون بين الآليات ذات الصلة على الصعيدين الوطني والإقليمي والدولي، وبين الآليات والجهات الفاعلة الأخرى - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والدول - حاسمًا في ضمان إحراز تقدم من حيث التصديق على صكوك حقوق الإنسان وتنفيذها.

وقد برزت قضايا مشتركة عبر المداخلات كما يلي

الدور الحاسم للضحايا والمجتمع المدني

تظل أصوات الضحايا هي الأداة الأكثر إقناعًا للمناصرة، مما يوفر المصدقية والإلحاح للدعوة إلى التصديق، كما أثبتت عملية الصياغة التعاونية الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وينبع توفيره من تجربة المختفين وأسرههم. يعمل المجتمع المدني ومنظمات الضحايا على زيادة الوعي بشأن الاختفاء القسري وأهمية التزام جميع الدول بالاتفاقية من خلال أنشطة التوثيق والحملات والدعوة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

الاتجاهات الإقليمية والنهج الخاصة بسياقات محددة

الاستراتيجيات التي تعتمد على السياق ضرورية، حيث تستفيد من المعرفة المحلية وتعالج الأولويات السياسية. وقد أحرزت تقدمًا في أفريقيا من خلال مبادرات مثل **المبادئ التوجيهية** للجنة الأفريقية بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في أفريقيا، ولا يزال الإنفاذ محدودًا بسبب عدم وجود تصديق واسع النطاق على ذلك. وفي أوروبا، دأبت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، في **توصيتها**، على الدعوة لتصديق الدول الأعضاء فيها على الاتفاقية. وتبين تجربة مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب (CTI) أن تعزيز الحوار على الصعيد الإقليمي بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك يسفر عن نتائج إيجابية، بما في ذلك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.





«تكمل المبادئ التوجيهية (بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في أفريقيا) الاتفاقية الدولية. وفي كل مرة نشجع فيها المبادئ التوجيهية، نغتنم هذه الفرصة لتشجيع التصديق العالمي على الاتفاقية».

إدريسا سو

«قصص الضحايا هي أقوى أساس لإطلاق حملات من أجل التصديق على الاتفاقية».

ماري إيلين ديبز باكالو

4. تمكين ضحايا الاختفاء القسري: ضمان حقوقهم وتقديم دعم متعدد الأوجه

هذه الجلسة برعاية صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب (UNVFVT) الذي يخصص أموالاً لمنظمات المجتمع المدني التي تقدم الدعم لضحايا التعذيب والاختفاء القسري.

المنسقون

ينس مودفيغ، صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب، رئيس مجلس الأمناء،
الدنمارك

أنجخانا نيلابايجيت، العضو السابق في فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء
القسري أو غير الطوعي ويمثل أسرة ضحية، تايلاند

المتحدثون

- سيمينا أليكتش، رئيسة تنسيق جمعيات أسر المفقودين في البوسنة والهرسك
- هالة الكريب، المبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي، المديرية الإقليمية، السودان
- ليلادافي أناندا ناداراجا، منظمة عائلات المختفين قسرياً في سريلانكا، ناشط بارز وزعيم،
سريلانكا

- ماريا أديلا أنتوكوليتز، التحالف الدولي ضد الاختفاء القسري (ICAED)، رئيسة اتحاد -
جمعيات أقارب المعتقلين والمختفين في أمريكا اللاتينية (FEDEFAM)، السكرتيرة التنفيذية
لجمعية بلازا دي مايو، ونائبة الرئيس، الأرجنتين
- إلبا بيندو، المركز الأوروبي للدفاع عن حقوق الإنسان، محامية دولية في مجال المناصرة،
المملكة المتحدة

- نجلاء فاضل، جمعية أمهات المختطفات، مؤسسة وعضو نشط، اليمن
- سوشانتي جوبالاكريشنان، سفارة سويسرا في سريلانكا، مسؤول أول للبرامج الوطنية،
سريلانكا
- إلما ماجستوريتش، اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين، مسؤولية أولى، البوسنة
والهرسك، مع سيمينا أليكتش، رئيسة تنسيق جمعيات عائلات المفقودين في البوسنة
أمنية مسعود جانجوا، صندوق الدفاع عن حقوق الإنسان والخدمات العامة، رئيس الاتحاد
الآسيوي لمناهضة الاختفاء القسري وغير الطوعي، عضو المجلس، باكستان
- آنا مويو كوبيتا، مركز دراسة العنف والمصالحة، المديرية التنفيذية، جنوب أفريقيا

تضمنت هذه الجلسة مساهمات مهمة من أفراد الأسر وكذلك المنظمات والمؤسسات التي تدعمهم في
سعيهم لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة والحصول على التعويض. وتناول المتحدثون تقديم الدعم القانوني
والنفسي الاجتماعي، ومشاركة الضحايا والأسر، وبناء الشبكات. وعرضت سياقات مختلفة، بما في ذلك الاختفاء
القسري للنساء في السودان الذي مزقته الحرب.

سلّطت المداخلات الضوء على الدور الرئيسي الذي يلعبه أفراد الأسرة الذين يبحثون عن أحبائهم، ليس فقط
داخل أسرهم، ولكن داخل مجتمعاتهم بأسره. وقد برزت الموضوعات المشتركة التالية

التوصيات

- اعتماد نهج شاملة تركز على الضحية وتراعي الفوارق بين الجنسين وواعية بالصددمات النفسية

- ينبغي اعتماد نهج تراعي الفوارق بين الجنسين عند معالجة حالات الاختفاء القسري؛ بما في ذلك إدماج المنظورات الجنسانية في العمليات ذات الصلة: البحث وتحديد الهوية، والإجراءات القانونية، وصياغة التشريعات، وتقديم الدعم. - ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على توفير خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي وإدماجه في الآليات القانونية والاجتماعية والعدالة للحد من إعادة الإصابة بالصددمات.

- وبالمثل، يجب أن يأخذ التمثيل القانوني للضحايا في الاعتبار الصدمة الناجمة عن الاختفاء القسري، وضمان هيكلة الممارسات القانونية لتقليل الصدمات المتكررة. ويشمل ذلك بناء الثقة وشبكات الدعم للضحايا خارج نطاق الإجراءات القانونية.

- تعزيز المشاركة النشطة لأفراد الأسرة

ينبغي أن تركز الجهود على تعزيز المشاركة النشطة لأفراد الأسرة في كل خطوة من خطوات العمليات التي تؤثر عليهم: البحث وتحديد الهوية، والعمليات القضائية والتشريعية وغيرها من العمليات ذات الصلة لضمان مواءمة ذلك مع حقوقهم.

- التوعية والتثقيف

تُعد التوعية بشأن الاختفاء القسري أمراً ضرورياً لإعلام المجتمعات المحلية بالمفهوم والدعم المتاح والعمليات القائمة للبحث عن المختفين والسعي لتحقيق العدالة والحصول على التعويض.

- بناء ودعم شبكات قوية

ونظراً لخصوصية الاختفاء القسري باعتباره انتهاكاً مستمراً لحقوق الإنسان ونضال الأسر طويل الأمد من أجل الحقيقة والعدالة، ينبغي دعم الشبكات القوية، بما في ذلك الشبكات القائمة التي تقودها الأسر على الصعيدين الوطني والدولي.

المشاركة العائلية النشطة

تبادل المتحدثون أمثلة ملموسة على المشاركة النشطة الناجحة لأفراد الأسرة في الإجراءات القانونية وعمليات البحث وتحديد الهوية وصياغة التشريعات، وسلطوا الضوء على مساهمتهم الأساسية في كشف الحقيقة وتحقيق العدالة وفي تصميم أطر قانونية مناسبة.

مناهج شاملة ومصممة لدعم الضحايا

وجرى التأكيد مراراً وتكراراً على أهمية النهج الشاملة المصممة خصيصاً والواعية بمسألة الصدمات النفسية لتقديم الدعم للضحايا، سواء كان قانونياً أو نفسياً واجتماعياً. يتسبب الاختفاء القسري في صدمة طويلة الأمد، حيث تعيش العائلات في طي النسيان، وتتأرجح بين الأمل واليأس.

ويمكن أن تؤدي الإجراءات القانونية وأنشطة البحث وإحياء الذكرى والمناصرة - رغم كونها إجراءات تمكينية - إلى الصدمة حيث يستعيد الضحايا والعائلات تجاربهم. لذا، فإن الدعم الشامل يضمن قدرة الضحايا وأفراد الأسرة على المشاركة بنشاط في العمليات ذات الصلة مع الحد من إعادة تجدد الصدمة. هذا الدعم ضروري أيضاً لمنع الصدمات بين الأجيال. كما جرى تبادل أفضل الممارسات، مثل تقديم الدعم المصمم خصيصاً للنساء والرجال والأطفال. بالإضافة إلى ذلك، يضمن بناء القدرة على الصمود المجتمعي وجود شبكة دعم يمكن للضحايا الاعتماد عليها، نظراً لاستمرار طبيعة الصدمة المرتبطة بالاختفاء القسري.

ظهرت مواضيع مشتركة:

البعد الجنساني

جرى مناقشة الأثر غير المتناسب لحالات الاختفاء القسري على النساء والفتيات في أدوارهن كأفراد من الأسرة- تركز من دون دعم - وكأفراد يتعرضن للاختفاء. وفي المجتمعات المغلقة، تؤدي وصمة العار الاجتماعية المرتبطة بها و«عبء العار» إلى عزلة الأسر المتضررة، مما يُعقّد الجهود المبذولة لتوفير الدعم القانوني والنفسي الاجتماعي.

من الضحية إلى ناشطة: دورة التمكين

في جميع أنحاء العالم، تُجسّد الباحثات حركة مناهضة الاختفاء القسري من خلال شجاعتهم وقدرتهن على الصمود، مما يعزز أهمية العمل الجماعي والعمل كمصدر إلهام للآخرين.

إن تقديم خدمات الدعم سواء فيما يتعلق بالصحة النفسية أو الدعم الاجتماعي للنساء أثناء بحثهن عن الحقيقة والعدالة يؤدي إلى تمكينهن، مما يتيح لهن لعب دور قيادي، وبالتالي دعم الآخرين وتدريبهم وتمكينهم.



«المشاركة النشطة للأسر أمر
بالغ الأهمية في كشف الحقيقة
وتحقيق العدالة».

إلما ماجستوريك

«بينما تبحث الأسر عن الحقيقة والعدالة، علينا
أن نجعلها مؤهلة نفسيًا لمواصلة النضال، بمعنى
أن يتم تحويلهم إلى قادة وبالتالي يصبحون قدوة.
فمنحهم تدريبًا عمليًا لبناء قدراتهم حتى يصبحوا
متخصصين نفسيين ومقدمي رعاية ومدربين
للآخرين».

أمينة مسعود جنجوعة

«عندما تدرك العائلات (عائلات النساء
والفتيات في السودان) ما حدث، فإنها تفضل
الادّعاء بأن بناتهم أو زوجاتهم أو أخواتهم
قد توفين بدلاً من الاعتراف بأنهن قد تعرّضن
للاختفاء».

هالة الكريب



5. فهم الولاية القضائية العالمية وممارستها: الأدوات القانونية لمناهضة الإفلات من العقاب:

تمت هذه الجلسة برعاية من نقابة المحامين في باريس

المنسق:

آن سوليليك، نقابة المحامين في باريس، مديرة الشؤون الدولية، فرنسا

هدفت هذه الجلسة إلى استكشاف الولاية القضائية العالمية كأداة لمكافحة الإفلات من العقاب. وقد ناقش المتحدثون العديد من القضايا الجارية والمنتوية المتعلقة بحالات الاختفاء القسري، والإجراءات التي تمت مناقشتها في بلدان مختلفة؛ بما في ذلك الأرجنتين وسويسرا وفرنسا وألمانيا فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في بيلاروسيا وجامبيا وسوريا وأوكرانيا. واستكشفت المناقشات تطور الولاية القضائية العالمية والحلول العملية والتوازن بين اتباع آليات العدالة المحلية واللجوء إلى الولاية القضائية العالمية كإجراء أخير.



المتحدثون

- جرازينيا بارانوفسكا، فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي، نائبة الرئيس، بولندا
- كليمنس بيكرته، مجموعة إجراءات التقاضي التابعة للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، منسقة، فرنسا
- عبيدة دباغ، أحد أفراد أسرة مختفي قسريًا، سوريا
- مازن درويش، المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، رئيس سوريا
- فيليب جرانت، منظمة المحاكمة الدولية، المدير التنفيذي، سويسرا
- لوتشيانو هازان، عضو سابق في لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري، وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي، مكتب المحامي العام الاتحادي في الأرجنتين، رئيس برنامج مكافحة العنف المؤسسي، الأرجنتين
- أندرياس شولر، المركز الأوروبي لحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، مدير برنامج الجرائم الدولية والمساءلة، ألمانيا

التوصيات

- اعتماد أطر قانونية واضحة

تتمثل إحدى التوصيات الرئيسية التي انبثقت عن الجلسة في الحاجة الماسة للدول التي لم تُجرّم الاختفاء القسري بعد بما يتماشى مع تعريف الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واعتماد تعاريف قانونية متسقة للاختفاء القسري عبر الولايات القضائية، وإتاحة إمكانية ممارسة الولاية القضائية العالمية. ويمكن للمجتمع الدولي، لا سيما من خلال هيئات الأمم المتحدة، أن يساهم في تحديث ومواءمة الأطر القانونية التي تحكم حالات الاختفاء القسري بموجب العقوبة.

- ضمان مشاركة الأسرة والمجتمع المدني وتقديم الدعم المرتبط

به

تضطلع منظمات المجتمع المدني وجمعيات أسر الضحايا بدور حاسم في بدء إجراءات قضايا الولاية القضائية العالمية ودعم الأسر، وبالتالي يجب تزويدها بالموارد المالية والقانونية اللازمة. وينبغي أيضاً تزويد الأسر بالدعم الكافي، مما يعني السماح بالوصول إلى البلد الذي يتم فيه نظر القضية، وتقديم خدمات الترجمة الفورية وتقديم الدعم النفسي لها.

- توعية الاختصاصيين القانونيين

يجب تزويد القضاة والمدعين العامين والمحامين العاملين في قضايا الاختفاء القسري بتدريب متخصص على تعقيدات الاختفاء القسري، والولاية القضائية العالمية، وتأثيرها على العائلات المشاركة في الإجراءات.

- تعزيز التعاون الدولي

يجب تعزيز التعاون الدولي لتبادل الأدلة وأفضل الممارسات وتخصيص موارد مالية وبشرية كافية لدعم الملاحقات القضائية من خلال الولاية القضائية العالمية، بما في ذلك من خلال إنشاء وحدات متخصصة. وينبغي أيضاً دعم جهود المجتمع المدني بالموارد المالية والبشرية اللازمة، فضلاً عن الخبرات.

- إذكاء الوعي حول الولاية القضائية العالمية والاختفاء

القسري: الفرص والمخاطر

بما أنه يوجد عدد قليل جداً من الأمثلة على إجراءات الولاية القضائية العالمية التي تتناول حالات الاختفاء القسري، فإن زيادة الوعي بها تُشكل أمراً بالغ الأهمية. وتحتاج العائلات المتضررة، التي غالباً ما تقدم شهادات حاسمة وتبدأ الإجراءات وتدعمها، إلى أن يتم تعريفها بإمكانيات الولاية القضائية العالمية وعلى مخاطرها أيضاً. ففي حين أن الولاية القضائية العالمية توفر وسيلة للعدالة، يجب إبلاغ الضحايا بحدودها والنتائج المحتملة، ومخاطر الأعمال الانتقامية والتهديدات المحتملة، فضلاً عن الأعباء النفسية التي تلحق بهم. وعلاوة على ذلك، يجب على المتخصصين القانونيين، بمن فيهم القضاة والمدعون العامون والمحامون المسؤولون عن مثل هذه القضايا، أن يفهموا الطبيعة الفريدة للاختفاء القسري.

- ضرورة التعاون الدولي

التعاون المتبادل بين الدول أمر ضروري لكي تكون إجراءات الولاية القضائية العالمية فعالة، كما يتضح من القضايا في سوريا وأوكرانيا. وعادة لا يمكن الوصول إلى الدولة التي حدثت فيها حالات الاختفاء القسري، ولكن قد تمتلك الدول أو المؤسسات الأخرى معلومات ذات صلة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، التي تجمع وتقدم الأدلة للمساعدة في التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي المرتكبة في سوريا منذ مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائياً. تدعم هذه الآلية الملاحقات القضائية في جميع أنحاء العالم، مما يساعد على دفع القضايا قدماً، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالولاية القضائية العالمية.

- روايات عن حالات الاختفاء القسري

بينما سلط المتحدثون الضوء على التحديات المتعلقة بإجراءات الولاية القضائية العالمية التي تمت مناقشتها، نجحت هذه القضايا في خلق مساحة للكشف عن الحقيقة حول حالات الاختفاء القسري في البلدان المعنية. تجدر الإشارة إلى أن حالات الاختفاء القسري تحدث بطبيعتها وتتواصل في سرية. وتوفر إجراءات الولاية القضائية العالمية منصة لتسليط الضوء على هذه الأفعال، حتى وإن كان يتم إنكارها في البلدان التي ارتكبت فيها.

وفي حين كانت كل مساهمة مفصلة وغنية بالرؤى القانونية والإجرائية، فقد برزت بعض الموضوعات المشتركة التالية

- لحظة مناسبة لقضايا الولاية القضائية العالمية والاختفاء

القسري

يبدو أن هناك لحظة مهمة بالنسبة للولاية القضائية العالمية في سياق الاختفاء القسري. ففي سويسرا، تتعلق الإجراءات الجارية بأول قضية تخص حالات الاختفاء القسري. وفي فرنسا، صدر حكم راند في عام ٢٠٢٤، وفي ألمانيا، تم تعديل قانون الاختفاء القسري مؤخراً. وتشير هذه التطورات إلى أن الوقت قد حان الآن لمناقشة إجراءات المحاكم الاتحادية بشأن الاختفاء القسري والمضي قدماً في تنفيذها.

- التحديات القانونية والإجرائية

سلّطت الجلسة الضوء على التحديات التي تواجه تطبيق الولاية القضائية العالمية في قضايا الاختفاء القسري، مثل عدم وجود تعريف قانوني واضح ومتسق للاختفاء القسري عبر الولايات القضائية. ومن شأن مواءمة التعاريف أن تكفل الاتساق عبر النظم القانونية الدولية والوطنية في معالجة مثل هذه الحالات، التي غالباً ما تعاني من غموض تعريفي. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن توفر الأطر القانونية إمكانية ممارسة الولاية القضائية العالمية. ويمثل تأمين الأدلة، لا سيما في السياقات العابرة للحدود، عقبة أخرى، كما يتضح من قضية هاروسكي في سويسرا التي توطأت فيها ضابط عسكري من بيلاروسي.

- الدور الحاسم للعائلات ومنظمات المجتمع المدني

أظهرت لجنة المناقشة بوضوح الدور الحاسم لمنظمات المجتمع المدني ومجموعات الضحايا والعائلات في بدء إجراءات الولاية القضائية العالمية، وجمع الأدلة، وتحديد مكان المشتبه بهم، ودعم الأسر، والدعوة إلى العدالة، خاصة في غياب إجراءات الدولة. ومع ذلك، شددت المناقشة أيضاً على الحاجة إلى دفع الجهود لضمان الاعتراف الرسمي بحقوق الأسر في إطار إجراءات الولاية القضائية العالمية. كما ألفت المناقشات الضوء على ضرورة المستمرة لدعوة المجتمع المدني ودعمه في مثل هذه الحالات، مشددة على أهمية توفير الموارد المالية والقانونية الكافية لتسهيل مواصلة.

« العدالة أهم شيء بالنسبة لي. لقد انتصرت في القضية لصالح أخي، ولصالح ابن أخي، من خلال هذه المحاكمة المدوية. هذه قضية تهم عشرات وعشرات الآلاف من السوريين المختفين. المثابرة والعناد آتت ثمارها في النهاية، وإلا لما انتصرنا في قضيتنا أبدًا»

عبدة الدباغ

«الولاية القضائية العالمية هي أداة قوية لمكافحة الإفلات من العقاب، ولكن من دون تعريفات واضحة وموارد مناسبة، تصبح إمكاناتها محدودة للغاية»

فيليب جرانت

6. دور الفن في النضال من أجل العدالة

تمت رعاية هذه الجلسة من قبل المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

المنسق:

فرناندو ترافيسي، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، المدير التنفيذي، كولومبيا

المتحدثون:

- محمود أسود، محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان، سوريا
- أحمد شيخ سيدي، مركز المجتمع المدني والديمقراطية، سوريا
- ياساسمين كافيراتني، منظمة العفو الدولية، ناشطة إقليمية، سريلانكا
- سيرا ندو، الشبكة الأفريقية لمناهضة القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري، المؤسس والمدير القطري لجامبيا، جامبيا
- إيلينا أبو دهن، لجنة أهالي المختطفين والمفقودين في لبنان، المنسقة الميدانية، لبنان
- وداد مراد حلواني، رئيسة لجنة أهالي المختطفين والمفقودين في لبنان، لبنان
- ماريا أليخاندر دياز كاسترو، تجمع الباحثين في غواناخواتو، قسم الشراكات والاتصالات، منسقة مشروع «وصفات للذاكرة في غواناخواتو»، المكسيك
- إيفيلينا جوزمان، تجمع الباحثين في غواناخواتو، المكسيك



استكشفت هذه الجلسة الطرق التي يمكن أن يساهم بها الفن في تحقيق العدالة من خلال كسر صمت القصص غير المروية، وتزويد الضحايا بأشكال بديلة من التعبير، وتوعية المجتمعات بالقضايا المتعلقة بالعنف في الماضي والعدالة والإصلاح، وحفز الناس على تحدي السلطات والمطالبة بالعدالة والتغيير، وبناء ذاكرة جماعية تفضي إلى التنازل انتهاكات حقوق الإنسان السابقة وعدم تكرارها. قدم المتحدثون مشاريعهم الفنية التي يقودها الضحايا من مختلف أنحاء العالم: **فيلم رسوم متحركة** حائز على جوائز يكشف عن تأثير الاختفاء القسري على العائلات في سوريا، و**متحف افتراضي** عن الاختفاء القسري في جنوب آسيا، و**دار الذاكرة** في جامبيا، و**كتاب** يتألف من قصص قصيرة من تأليف ١٥ سيدة عن أقاربهن من لبنان، و**كتاب** وصفات مفضلة للأشخاص المختطفين قسرًا في المكسيك من قبل أبحاثهم.



التوصيات

- دعم المبادرات الفنية التي يقودها الضحايا لإحياء ذكرى الضحايا وتعزيز المناصرة

يجب دعم المشاريع الفنية التي يقودها الضحايا، التي تحافظ على ذكرى المختفين وتزيد من الوعي حول حالات الاختفاء القسري، فضلاً عن التعاون بين الفنانين ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمعات المتضررة.

- إشراك الشباب من خلال البرامج التعليمية

ينبغي دعم المبادرات التثقيفية التي يقودها الضحايا لضمان أن تكون الأجيال المقبلة على دراية بحالات الاختفاء القسري والمساهمة في منع مثل هذه الجرائم. يجب على المؤسسات التعليمية دمج المشاريع القائمة على الفن حول الاختفاء القسري في مناهجها الدراسية في جميع المراحل التعليمية بطريقة مناسبة للأعمار المختلفة.

- ضمان مشاركة الأسر في رواية القصص

يجب أن تكون الأسر في صميم جهود إحياء الذكرى لرواية قصص أحبائهم، وضمان سماع أصواتهم في المشاريع الفنية والمناصرة.

- الاستفادة من وسائل الإعلام الرقمية والتكنولوجيا للتوعية وتنسيق الجهود

يجب استخدام المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا لتعزيز إيصال أصوات عائلات الضحايا والوصول إلى جماهير أوسع، خاصة الشباب، وتعزيز التنسيق بين الشبكات لتسهيل التعاون.

- الفن كأداة للتوعية والتثقيف

تضطلع المشاريع الفنية المعروضة بدورٍ حاسمٍ في زيادة الوعي حول حالات الاختفاء القسري، لا سيما في المناطق التي تنكر فيها السلطات مثل هذه الجرائم وتؤكد أن الأفراد قد غادروا طواعية. هذه المشاريع لا تتحدى مثل هذه الروايات الحكومية فحسب، بل تساعد الضحايا أيضاً على إدراك أن هناك آخرين في مناطق مختلفة يواجهون صراعات مماثلة. بالإضافة إلى ذلك، يُوظف الفن كأداة تثقيفية في المبادرات التي تشجع الأجيال الشابة والطلاب على إجراء البحوث وتوثيق قصص المختفين والمشاركة بنشاط في مكافحة هذه الجريمة.

- الفن كأداة للتعاون والتضامن الدوليين

يمكن للفن أن يبني الجسور بين المجتمعات ويعزز الدفاع عن حقوق الإنسان من خلال تعميق التعاون والتضامن. فعلى سبيل المثال، لا يلقي «المتحف الافتراضي» التابع لمنظمة العفو الدولية بشأن حالات الاختفاء القسري في جنوب آسيا الضوء على هذه القضية التي غالباً ما يتم تجاهلها فحسب، بل يعتبر أيضاً منصة للمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة لتبادل تجاربهم، والتعلم من بعضهم البعض، والتعاون في المبادرات المشتركة.

تناولت المساهمات الغنية والمتنوعة القضايا الرئيسية التالية

- الفن كوسيلة للوصول إلى جماهير عريضة وإشراك الشباب

أظهرت الأعمال الفنية التي نوقشت في هذه الجلسة أنه يمكن استخدام الفن كأداة للوصول إلى جماهير غفيرة مثل صانعي السياسات والشباب، ونقل رسائل مؤثرة وكسر الحواجز اللغوية أو الثقافية بين المجتمعات المتضررة من الاختفاء القسري. ففي حين أن أساليب المناصرة التقليدية قد تقابل باللامبالاة، يمكن أن يكون الفن بمثابة وسيلة لإحياء الروح المعنوية والتحايل على حواجز الرقابة. على سبيل المثال، أتاح فيلم الرسوم المتحركة «بُكرنا منكفي» للضحايا سرد قصصهم من دون الكشف عن هوياتهم، في حين أن كتاب «طواحين الهوى»، تمت كتابته كمحاولة للوصول إلى صانعي السياسات من خلال الفن، الذين كانوا يتجنبون أشكالاً أخرى من الاحتجاج.

- الفن كشكل من أشكال الحفاظ على الذاكرة

رغم أن جريمة الاختفاء القسري قد تستمر لعقود، فإن الفن يتيح لذكرى الشخص المختفي أن تبقى حاضرة في الذاكرة الجماعية رغم الغياب. على سبيل المثال، في مشروع «دار الذاكرة» التي يقوده أهالي الضحايا في جامبيا، ساهمت عائلات الأشخاص المختفين بأغراضهم الشخصية في معرض عام لرواية قصصهم. وبالمثل، فإن كتاب وصفات للذاكرة - وهو كتاب للوصفات المفضلة للأشخاص المختفين قسراً في المكسيك - يستخدم الطعام لتسليط الضوء على الاهتمامات اليومية للأشخاص المختفين، ومن ثم إضفاء الطابع الإنساني عليهم، والتأكد من وجودهم ثقافياً، حتى لو لم يكن جسدياً.

«لقد أعاد هذا الكتاب تسليط الضوء على قضية
المختفين، وأعاد إحياء هذه القضية. لقد أتاح لنا
الوصول إلى الجامعات والمدارس التي نوقش فيها
الكتاب.»

وداد مراد حلواني

«يجب أن يُحافظ الشباب على
شعار «لن يتكرر أبدًا»، وأن ينقلوه
إليهم، ثم إلى الجيل المقبل.»

سيرا ندو

7. تعزيز عمليات البحث: الدروس والمسارات الرئيسية للبحث الفعال

المنسقون:

- كارمن روزا فيلا كوينتانا، لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري، عضو ورئيسة سابقة، بيرو
- وايلدر تايلر، المعهد الوطني لحقوق الإنسان والدفاع عن بوبيلو، مدير ومرجع في قسم البحث عن المحتجزين والمختفين، أوروغواي
- فدوى محمود، حركة عائلات من أجل الحرية، مؤسس مشارك، سوريا
- يولاندا موران، مديرة جمعية البحث عن الأشخاص المفقودين (بوسكامي)، المكسيك

المتحدثون:

- فيديريكو أندريو جوزمان، لجنة الحقوقيين الكولومبية، مدير التقاضي والحماية القانونية، كولومبيا
- راكيل كارديناس، المدعية العامة الأولى في ليما - النظام الفرعي لحقوق الإنسان في مكتب المدعي العام للدولة، منسقة، بيرو (فيديو)
- لويس فونديرايدر، عالم أنثروبولوجيا الطب الشرعي - المدير السابق لوحدة الطب الشرعي التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر - الرئيس السابق لفريق أنثروبولوجيا الطب الشرعي الأرجنتيني، الأرجنتين
- إيمانويل جوف، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جامبيا
- كارلا كوينتانا، رئيسة المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية، (المكسيك)

خصصت هذه الجلسة لعمليات البحث وحقوق العائلات غير القابل للتصرف في معرفة الحقيقة فيما يتعلق بظروف الاختفاء القسري وسير التحقيقات ونتائجها ومصير أحبائهم. وتبادل المتحدثون من مختلف مناطق العالم رؤاهم كخبراء وكأفراد من العائلة يشاركون في عمليات البحث. وتضمنت الجلسة شهادات مؤثرة من نساء يبحثن عن أحبائهن ودروس مستفادة وتوصيات بشأن القضايا الرئيسية التالية:

الدروس المستفادة والتوصيات

- التنسيق بين عمليات البحث والتحقيق الجنائي

بحثت هذه الجلسة كيف يمكن دمج جهود البحث بشكل فعال مع التحقيقات الجنائية لضمان اتباع نهج شامل للحقيقة والعدالة. يقع على عاتق الدول التزام مزدوج (١) البحث عن المختفين وتحديد مواقعهم، و(٢) التحقيق مع المسؤولين وملاحقتهم قضائياً ومعاقبتهم. هذه الالتزامات مختلفة، لكنها مترابطة. يمكن أن تسفر عملية البحث عن معلومات ذات صلة بالتحقيقات الجنائية، والعكس صحيح. وبالإضافة إلى ذلك، تبين التجارب المقارنة الحاجة إلى تحسين التنسيق بين العمليات القضائية والعمليات غير القضائية لتحقيق أقصى قدر من النتائج.

- الدور الحاسم للأسر

للأسر الحق في المشاركة في عمليات البحث. علاوة على ذلك، فإن مشاركتها ضرورية لإثراء البحث عن أحيائها. ذلك لأن معرفتها تُعد فريدة وحاسمة لمثل هذه الجهود. وتظهر التجربة أيضاً قوة الجهود الجماعية للأسر في تحقيق نجاحات، على سبيل المثال في الدعوة إلى التغييرات التشريعية، أو إنشاء مراكز تحديد الهوية الإقليمية، أو إجراء تحديد الهوية الجنائية الجماعية أو دورها في إنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالملفودين في الجمهورية العربية السورية.

- التحديات المتعلقة بإضفاء الطابع المؤسسي على البحث

سأط أعضاء اللجنة الضوء على التحديات المختلفة المتعلقة بتطوير عمليات البحث وقدراته. وتشمل هذه العمليات: الفصل بين عمليتي البحث وتحديد الهوية، جمع البيانات ومركزيتها لتجنب التجزئة، وإدارة البيانات وحمايتها، والتنسيق بين مؤسسات البحث والهيئات القضائية، والموارد المحدودة وقصيرة الأجل في ضوء حقيقة أن البحث عن المختفين هو مسعى طويل الأجل.

- مساهمة أنثروبولوجيا الطب الشرعي والتحديات ذات الصلة

تشمل مساهمات الطب الشرعي في عمليات البحث تقديم أدلة للتحقيقات الجنائية، وتحديد الرفات، وضمان التعامل الكريم مع أسر الضحايا. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات في القدرات في معظم البلدان. كما أ، عدد خبراء الطب الشرعي بعيد كل البعد عن أن يكون كافياً: لا توجد سوى ١٣ دولة فقط لديها خبرة تزيد عن ١٠ سنوات في هذا المجال في العالم بأسره؛ بما في ذلك ٧ دول في أمريكا اللاتينية و٤ في أوروبا.

تشمل التحديات الأخرى ذات الصلة محدودية العلم، على سبيل المثال بسبب الظروف الطبيعية التي تجعل من المستحيل العثور على الرفات، أو صعوبة تتبع أفراد الأسرة لجمع عينات الحمض النووي، خاصة عبر المناطق والحدود.

التوصيات

- ضمان مشاركة أسرية هادفة

ينبغي إشراك الأسر في كل مرحلة من مراحل عملية البحث والقضاء، وفي وضع السياسات والتشريعات والآليات العامة ذات الصلة. هذا يعني أنه يجب إشراك الأسر في صنع القرار؛ أي ليس فقط لتقديم عينات من الحمض النووي أو إحالتها إلى دور رمزي.

- تشجيع ودعم الجهود التعاونية

يجب على العائلات والسلطات المختصة الاستماع إلى بعضهم البعض والتعاون معاً. وينبغي للأسر أن تتحد لتعزيز أصواتها. وبشكل عام، تُعد التحالفات بين المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ضرورية لتعزيز الحوار والجهود الجماعية. وبما أن الاختفاء القسري ظاهرة عالمية، فينبغي تبادل أفضل الممارسات للتصدي لهذه الآفة بفعالية.

- تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي

ينبغي تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية حتى تتمكن الدول من حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وهذا يعني اعتماد تشريعات وعمليات ملائمة تتبع نهجاً شاملاً يركز على الضحايا. وينبغي أن تكون عمليتي تحديد الهوية والبحث متكاملتين وليس منفصلتين.

- سد الفجوات في القدرات

ينبغي توفير التدريب والموارد لتطوير قدرات الطب الشرعي، لا سيما في المناطق التي تعاني من نقص الموارد (أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط). كما ينبغي توسيع وتعزيز الشراكات بين مؤسسات الطب الشرعي الوطنية والدولية لتبادل الخبرات والمعارف. وينبغي أيضاً توفير التدريب المتخصص للمسؤولين والمهنيين المعنيين، بما في ذلك وسائل الإعلام التي تقدم تقارير عن جهود البحث، لزيادة الوعي بشأن الاختفاء القسري وأثره على الأسر.

- تعزيز إدارة البيانات وتبادل المعلومات

يجب إنشاء قواعد بيانات مركزية وآمنة لتجميع وإدارة البيانات المتعلقة بالأشخاص المختفين وتطوير بروتوكولات دولية لتبادل المعلومات الحساسة مع حماية خصوصية الضحايا. يجب أن تتاح للأسر الضحايا إمكانية الوصول إلى المعلومات وتلقي تحديثات منتظمة حول حالاتها.

«الأقارب هم الذين يعرفون كيفية البحث، لأنهم قد تعلموا كيفية البحث».

فيدريكو أندرو غوزمان

«البحث من دون تحقيق العدالة هو إفلات من العقاب. العدالة من دون بحث هي عملية غير إنسانية».

كارمن روزا فيلا كوينتانا

«يُشكّل اتحاد أسر الضحايا، ولا يزال، الأداة الأقوى والأكثر كفاءة. فليكن اليوم بداية حملة كبيرة لوضع حد لحالة الامبالاة. أتمنى أن يُحرّك الضمائر والإرادات لإعادة أطفالنا وأقاربنا. لأنهم أخذوا أحياء ونريدهم أحياء».

يولاندا موران

تجوب الأسر في سوريا الشوارع وهي ترفع صور ذويها...بحثًا عن أي أخبار عنهم. تريد الأسر أي إجابات، أي معلومات عنهم.

نحن نناضل من أجل حقنا الأساسي، أي الحقيقة.

نحن شركاء في تأسيس والعمل في المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية وفي كل خطوة من عملها، لأن الأسر هي المصدر الرئيسي لأي معلومات، وأي شيء يتعلق بالكشف عن مصير المختفين.

فدوى محمود، المؤسس المشارك لحركة عائلات من أجل الحرية

فدوى محمود

8. الأطفال كضحايا للاختفاء القسري

تضمنت هذه الجلسة شهادات مهمة من أعضاء اللجنة الذين تأثروا بحالات الاختفاء القسري عندما كانوا أطفالاً. وقد شاركوا تجاربهم الشخصية وتاريخهم العائلي وخبراتهم في هذا الموضوع.

تجدر الإشارة إلى أن الأطفال يمكن أن يصبحوا ضحايا للاختفاء القسري بثلاث طرق مختلفة: أولاً، عندما يختفون هم أنفسهم قسراً على أيدي قوات الدولة، وثانياً عندما يولدون في الأسر، وثالثاً، عندما يتعرض أفراد أسرهم للاختفاء القسري.

وقد أظهرت المساهمات بوضوح أن ضمان حقوق الأطفال ضحايا الاختفاء القسري يتطلب نهجاً شاملاً ومتكاملاً. وسلط المتحدثون الضوء على مختلف المناطق والسياقات، مع إلقاء الضوء على الأنماط المتكررة والتحديات المماثلة في جميع أنحاء العالم. وتضمنت بعض الموضوعات المشتركة ما يلي:

المنسق:

- جرازينا بارانوفسكا، فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، نائبة الرئيس، بولندا

المتحدثون:

- سواستيكا مالي، منتدى المناصرة في نيبال، مساعد قانوني، نيبال
- إسماعيل موسى إسماعيل، التنسيق الإريتري لحقوق الإنسان، إريتريا - المملكة المتحدة
- ماريلاكولين فانون، رئيسة مؤسسة الجذور المفقودة، بلجيكا - جواتيمالا
- مارتن موزي، مؤسسة بنات وأبناء من أجل الهوية والعدالة ضد النسيان والصمت، منسقة شبكة الحق في الهوية برشلونة، الأرجنتين
- ماريا جيوفانا بيانكي، محللة نفسية ومعالجة نفسية، إيطاليا



التوصيات

- إنشاء أطر قانونية ملائمة

ينبغي للحكومات أن تضع أطرًا قانونية لتمكين أبناء الأشخاص المختفين من تأكيد حقوقهم والحصول على المواطنة والممتلكات والخدمات الاجتماعية والتعليم. وينبغي أن توفر هذه الأطر اعترافًا قانونيًا وتزيل الحواجز البيروقراطية.

- تقديم دعم شامل ومخصص

ينبغي أن تتاح للأطفال الأشخاص المختفين إمكانية الوصول إلى برامج دعم موجهة مصممة خصيصًا لحالتهم الخاصة. ولهذا فإن توفير مساحات آمنة لمشاركة تجاربهم يُعد أمرًا بالغ الأهمية. وينبغي للحكومات والمنظمات غير الحكومية أن تقدم رعاية متخصصة في مجال الصحة النفسية وخدمات دعم الأقران، لمساعدة الأطفال على التغلب على الصدمات.

- مساعدة الأطفال على معرفة الحقيقة

يجب أن تكون برامج الحمض النووي الواسعة النطاق متاحة لمساعدة الأطفال على معرفة الحقيقة ولم شملهم مع أسرهم.

- تعزيز التعاون الدولي

يُعد التعاون الدولي ضروريًا لضمان حقوق الأطفال المتضررين من حالات الاختفاء القسري. وينبغي للدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تتعاون لوضع استراتيجيات للمساءلة والحيولة دون تكرار هذه الجرائم.

- الطبيعة العابرة للحدود لحالات الاختفاء القسري

في بعض السياقات، مثل التبني الدولي غير القانوني، يمكن أن ينطوي الاختفاء القسري على عمليات عابرة للحدود الوطنية. في مثل هذه الحالات، تتطلب معالجة محنة الأطفال المتضررين وأسرهم البيولوجية - بما في ذلك تحديد مصير الأطفال - تعاونًا دوليًا. وحتى الآن، تقود معظم الجهود المبذولة في هذا المجال منظمات يقودها الضحايا.

- الدور الحاسم لاختبار الحمض النووي

لا يزال اختبار الحمض النووي أداة أساسية لتحديد مصير وأماكن وجود الأطفال الذين اختفوا قسرًا على أيدي قوات الدولة أو ولدوا في الأسر. وتُعد برامج اختبار الحمض النووي ضرورية في السياقات التي اختفى فيها الأطفال، حيث يمكنها لم شمل العائلات وتقديم إجابات مهمة للعائلات التي تسعى إلى وضع حد لمعاناتها.

وقد تم تحديد المشكلات المشتركة التالية:

- الطبيعة المستمرة لحالات الاختفاء القسري وتأثيرها عبر الأجيال

تعني الطبيعة المستمرة لحالات الاختفاء القسري أن تأثيرها يستمر حتى مرحلة البلوغ بالنسبة لأولئك الذين كانوا ضحايا عندما كانوا أطفالًا. يمكن أن يتخذ هذا أشكالًا مختلفة. فعلى سبيل المثال، قد يعاني الأشخاص الذين نشأوا خارج أسرهم البيولوجية من صراعات تتعلق بالهوية والعلاقات الأسرية. ولذلك فإن توفير المساحة والدعم لهؤلاء الأفراد يُعد أمرًا بالغ الأهمية. وغالبًا تكون المساعدة النفسية المتخصصة غير متوفرة في العديد من السياقات، لكن العديد من الضحايا وجدوا الراحة من خلال التواصل مع الآخرين في مواقف مماثلة.

- الحاجة إلى دعم مخصص

في الغالب، يواجه الأطفال ضحايا الاختفاء القسري تحديات قانونية واجتماعية واقتصادية ونفسية فريدة من نوعها. ونظرًا لأن الأسر غالبًا تكافح لتقديم أدلة على الاختفاء، فقد يواجه الأطفال صعوبة في الحصول على الاعتراف القانوني، بما في ذلك قضايا الجنسية أو الوصول إلى الموارد المالية والممتلكات أو التعليم. بالإضافة إلى ذلك، فإنهم يواجهون في كثير من الأحيان التمييز والوصم، لا سيما في البلدان التي يحمل فيها اختفاء أحد أفراد الأسرة عار اجتماعي. ولذلك، تتطلب معالجة هذه القضايا برامج دعم مخصصة.



«يجب أن ينطبق (البيان المشترك الصادر عن خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة) بشأن التمييز غير القانوني على الصعيد الدولي على الدول لأنه بالنسبة لنا، من غير المعقول أن يكون الصمت هو الرد الوحيد».

ماريلا كولين فانون

«رغم أن منح الناس منصة لمشاركة قصصهم هو أمر في غاية الأهمية، فإن التحدي الأكبر يكمن في القدرة على كسر الصمت الذي يحيط بالضحايا».

إسماعيل موسى



9. الاختفاء القسري في سياق الهجرة

تمت رعاية هذه الجلسة من قبل اللجنة الكاثوليكية للتنمية ومكافحة الجوع.

المنسق:

- شارلوت بيرتال ناصر، مديرة شراكات أوروبا وسوريا، اللجنة الكاثوليكية للتنمية ومكافحة الجوع، فرنسا

المتحدثون:

- آنا إينامورادو، الشبكة الإقليمية للأسر المهاجرة، منسقة، هندوراس/المكسيك
- يولاليا فيجيراس سيفيت، المنظمة الدولية للهجرة، أخصائية في قانون الهجرة الدولية، إسبانيا
- جوستافو جالون جيرالدو، الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، كولومبيا
- ميليك كولاكوفيتش-بوجوفيتش، لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري، نائبة الرئيس، صربيا
- باربرا لوتشيلير، عضو لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري، ألمانيا
- هيلينا مالينو غارزون، مؤسسة لمنظمة حقوقية للدفاع عن حقوق المهاجرين تعرف باسم (Caminando Fronteras)، إسبانيا
- جوردانا فوكاشين، مركز التنمية للسياسات الاجتماعية (KlikAktiv)، مديرة المشروع، صربيا

ركزت هذه الجلسة على الاتجاه المتزايد للاختفاء القسري في سياق الهجرة، مما دفع لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري إلى اعتماد أول **تعليق عام** لها حول هذه المسألة. وقد ناقش المتحدثون طرق الهجرة الرئيسية المؤدية إلى شمال الكرة الأرضية؛ بما في ذلك الطرق من أمريكا الجنوبية إلى أمريكا الوسطى باتجاه الولايات المتحدة، والمعابر من أفريقيا إلى أوروبا عبر طرق البحر الأبيض المتوسط أو المحيط الأطلسي، والتنقل عبر البلقان إلى أوروبا الغربية. كما ناقشت العوامل التي تسهم في حالات الاختفاء القسري للمهاجرين واستكشفت ردود مختلف أصحاب المصلحة للتصدي لهذه القضية الحرجة.



المواضيع المشتركة

العوامل المساهمة

أشار المتحدثون إلى عوامل تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الاختفاء القسري للمهاجرين، مثل الافتقار إلى طرق هجرة آمنة ومنظمة، واحتجاز المهاجرين على الحدود، و«عمليات اعتراضهم»، وتزايد عسكرة سياسات الدولة وإدارة الحدود، والتمييز ضد المهاجرين.

تحديات متزايدة للمهاجرين وأسرهم

المهاجرون في وضع ضعيف بسبب وضعهم الإداري غير النظامي، ويتعرضون لانتهاكات متعددة للحقوق، وقد يُستهدفون من قبل السلطات المحلية أو المتاجرون بالبشر في بلدان المغادرة والعبور والمقصد. بالنسبة لعائلاتهم، فإن إجراء البحث عن أحبائهم المخطفين والتعرف عليهم في دولة أجنبية يمثل تحديًا على مستويات متعددة: يحتاجون إلى تأشيرات للوصول إلى تلك الدولة، وموارد للسفر والبقاء فيها، ودعم التنقل في نظام إداري وقانوني مختلف لطلب المعلومات، ورفع قضية، وقد يتعرضون لمخاطر أمنية، والتمييز، إلخ.

الدعم الأساسي من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية

تدعم منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الدولية للصليب الأحمر المهاجرين طوال الرحلة من خلال توفير المأوى والمساعدة القانونية والنفسية. كما أنها تقدم الدعم للعائلات في جهود البحث وتحديد الهوية، وتبادل المعلومات، وزيادة الوعي حول الرحلات الخطرة وما تنطوي عليه.

الإطار القانوني والمؤسسي الملزم

تقوم بعض الدول بتكييف إطارها القانوني والمؤسسي لمعالجة هذه المسألة. وتشمل أفضل الممارسات التنسيق بين الجهات ذات الصلة (القضاء، وحدة الطب الشرعي، والشرطة، والإنتربول)، وإنشاء السجلات، وتطوير نظام لتسجيل القضايا، وتقديم الدعم للأسر التي تبحث عن أحبائها.

جهود الوقاية

تزيد طرق الهجرة غير النظامية والخطيرة من خطر الاختفاء القسري للمهاجرين. وقد تم تسليط الضوء مرارًا وتكرارًا على الحاجة إلى توفير مسارات قانونية منتظمة للهجرة. كما تقدم منظمات مثل المنظمة الدولية للهجرة إرشادات للدول حول كيفية إدارة حدودها وتنفيذ عمليات البحث والإنقاذ بما يتماشى مع المعايير الدولية لمنع اختفاء المهاجرين؛ بما في ذلك الاختفاء القسري.

بناء شراكات متعددة الأطراف

قضية الاختفاء القسري للمهاجرين هي قضية متعددة المواضيع وغالبًا تتقاطع مع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى هذا النحو، فإنه يتطلب جهودًا متضافرة لتجنب تجزئة المبادرات. تضطلع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، مثل المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وهيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، بدور رئيسي في إبراز هذه المسألة وتذكير الدول بالتزاماتها القانونية الدولية.

التوصيات

تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية

تماشيًا مع التعليق العام رقم ١ الصادر عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري بشأن حالات الاختفاء القسري في سياق الهجرة، ينبغي للدول القيام بما يلي:

- تطوير واعتماد سياسات وطنية وإقليمية للهجرة قائمة على الحقوق
- تعزيز الوصول إلى الهجرة القانونية والنظامية
- تدريب مسؤولي إنفاذ القانون ومسؤولي الحدود على حقوق المهاجرين على الحدود
- حظر الاحتجاز السري والحبس الانفرادي للمهاجرين
- إنشاء سجلات للمهاجرين
- بناء قدرات الخدمات القنصلية لمعالجة مطالبات العائلات في بلدان المنشأ والتنسيق مع البلدان التي يواجه فيها المهاجرون حالات الاختفاء القسري.

تعزيز الدعم المقدم للأسر ومشاركتها

- ينبغي إنشاء آليات لدعم الأقارب والشهود، مثل توفير تأشيرات لتمكينهم من ممارسة حقهم في معرفة الحقيقة وتوفير العدالة، بما في ذلك المشاركة في عملية البحث وتحديد الهوية.
- يجب أن تلعب الأسر المتضررة ومنظمات المجتمع المدني دورًا أكثر مركزية في تطوير سياسات الهجرة وغيرها من العمليات ذات الصلة، مثل البحث عن المهاجرين المخطفين وتحديد هويتهم.

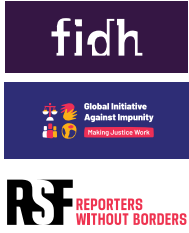
تعزيز التعاون والتنسيق

- تشجيع التعاون الإقليمي والدولي بين الدول، بما في ذلك تبادل المعلومات حول أفضل الممارسات، وتحديد الهويات باستخدام الطب الشرعي، وتبادل البيانات، وملاحقة مرتكبي الجرائم ذات الصلة مثل الاتجار بالبشر.
- تعزيز التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة لتجنب تجزئة المبادرات بين السلطات الوطنية ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية، بهدف الاستفادة من خبرات ونقاط قوة بعضها البعض.

«أصعب شيء هو عبور تلك الحدود للذهاب والبحث في دولة أجنبية. لقد أجبرت على مغادرة بلدي والانتقال إلى المكسيك، وبدء حياة جديدة من الصفر والتعلم، ثم العثور على العائلات المكسيكية للمختفين، وبدء البحث ومطالبة السلطات المكسيكية بالاستماع إليّ وفتح تحقيق. ومن دون الحصول على تأشيرة، لا يمكن للأمهات من أمريكا الوسطى الانتقال إلى المكسيك، وليس لدينا الموارد ولا المعرفة للبحث ومطالبة الدولة بالعثور على أحبائنا المختفين».

آنا إينامورادو

أم هندوراسية اختفى ابنها في المكسيك



10. حماية الضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان والاختصاصيين، بمن فيهم المحامون والصحفيون

شارك في رعاية هذه الجلسة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمبادرة العالمية لمكافحة الإفلات من العقاب ومراسلون بلا حدود.

المنسق:

- جيمينا ريبس، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مديرة قطاع الأمريكيتين، فرنسا

بحثت هذه الجلسة التحديات والدروس المستفادة والتوصيات لحماية الأفراد المعرضين للخطر؛ بما في ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين المستهدفين بسبب عملهم. كما تطرقت إلى التهديدات التي تواجهها عائلات المختفين ومن يدعمهم. وتبادل المتحدثون، بمن فيهم ضحايا الاختفاء القسري، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والمحامون، والصحفيون، ومنظمات الدعم من مختلف المناطق، شهادات وخبرات مهمة وقيمة. وكشفت مساهماتهم عن العقبات الكبيرة التي تعترض الحماية المادية والقانونية للضحايا ومن يساعدونهم، مع تقديم الدروس والتوصيات الرئيسية لتحسين جهود الحماية.



المتحدثون:

- مرتضى بهبودي، صحفي، أفغانستان/فرنسا
- أنطوان برنارد، مراسلون بلا حدود، مدير المناصرة والمساعدة، فرنسا
- داودا دبالو، جمعية مناهضة الإفلات من العقاب ووصم المجتمعات (CISC)، الأمين العام، بوركينا فاسو
- ليندا إيكهولم، دائرة العمل الخارجي الأوروبي - شعبة حقوق الإنسان (EEAS)، مسؤولة السياسات، فنلندا
- فيوليتا فيتسنز، مركز ميموريال للدفاع عن حقوق الإنسان، رئيسة قسم المناصرة، روسيا
- أنيثا غاتريتسي، تورنون لا بيج-بوروندي، منسقة، بوروندي (فيديو)
- غراسيلا مارتينيز غونزاليس، منظمة العفو الدولية، ناشطة في مجال الحملات في إسبانيا
- أندريا توريس باوتيسا، مؤسسة منظمة نيديا إريكا باوتيسا، كولومبيا

وقد برزت قضايا مشتركة عبر المداخلات كما يلي:

- تدهور السياقات الأمنية وأساليب القمع

على خلفية تصاعد النزاعات وتقلص الحيز المدني، سلّطت النقاشات الضوء على السياقات الأمنية المتدهورة التي تُركب فيها حالات الاختفاء القسري واستهداف الأشخاص، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون والصحفيون. وتبادل المتحدثون روايات مباشرة عن أساليب القمع التي واجهوها، مثل المضايقات القضائية مع الملاحقة الجنائية للمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين، والقمع خارج نطاق القضاء، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية والتهديدات والترهيب.

- التحديات البنوية

على المستوى البنوي، تتبع التحديات في المقام الأول من الإفلات المنهجي من العقاب، الذي يرجع إلى حد كبير إلى ضعف الأطر القانونية والمؤسسية، وغياب التشريعات الشاملة - لا سيما فيما يتعلق بتجريم الاختفاء القسري - والحوافز التي تحول دون الوصول إلى الحقيقة والعدالة، وعدم كفاية الموارد لدعم الضحايا والأفراد المعرضين للخطر.

وينبغي أن تكون معالجة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة والعدالة أولويات عالمية لأنها ضرورية لتدابير الوقاية والحماية الفعّالة. ومن الأمثلة الإيجابية البارزة قانون كولومبيا لعام ٢٠٢٤ بشأن حماية حقوق الباحثات، وهو أول تشريع من نوعه على مستوى العالم. يوفر هذا القانون اعترافاً شاملاً بعمل وحقوق النساء اللواتي يشاركن في البحث عن أحبائهن المختفين.

- نهج شامل للحماية

وقد شرح ضحايا حالات الاختفاء القسري كيف تأثرت أسرهم وزملائهم ومجتمعهم المحلي باختنائهم القسري، وأثره طويل الأجل على أنفسهم وعلى أحبائهم وعلى حقوقهم: العواقب الجسدية والنفسية للاختفاء والتعذيب، والحرمان من الاتصال بمحام والمعلومات، وانتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على ذلك، فإن الدعم والحماية في مرحلة ما بعد الاختفاء أمران حاسمان، بما في ذلك في المنفى لمنع القمع العابر للحدود.

- قوة الإعلام والحشد الجماعي

تظهر التجارب المشتركة أن المعلومات العامة والحشد الجماعي تنقذ الأرواح. وكان للتدخل الحاسم من جانب المجتمع الدبلوماسي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية (الاتحاد الأوروبي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية الدولية، مثل منظمة العفو الدولية، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمة مراسلون بلا حدود) دور أساسي في عودة ظهور الضحايا، وتأمين الإفراج عنهم، وإعالة الأسر.

التوصيات

معالجة القضايا المنهجية

يعد تعزيز الأطر القانونية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية أمراً أساسياً لحماية المختفين وأسرهم وممثلهم القانونيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وهذا يشمل:

- تعزيز ودعم آليات المساءلة وتلك التي تساعد المختفين وأسرهم على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك آليات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتعزيز حماية الأفراد الذين يواجهون أعمال انتقامية بسبب انخراطهم في تلك الآليات

- تقديم المشورة الفنية للحكومات بشأن التصديق على الاتفاقية الدولية وتنفيذها

- توفير التدريب للمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والمسؤولين المعنيين حول كيفية معالجة حالات الاختفاء القسري على المستويين الوطني والدولي.

- تقديم دعم شامل

ولتوفير إجابات كافية للتحديات العديدة التي تم تحديدها، سلّطت المساهمات الضوء على الحاجة إلى اعتماد نهج كلي من شأنه أن:

- يشمل المختفين والمقربين منهم

- يشمل الحماية المادية والقانونية

- يمتد إلى فترة ما بعد الاختفاء، على سبيل المثال مع إنشاء صندوق طوارئ لإعادة تأهيل الضحايا

- يمتد إلى ما وراء الحدود في المنفى. وفي هذا الصدد، ينبغي منح إمكانيات الانتقال وتأشيرات الطوارئ، وكذلك تصاريح الإقامة الطويلة الأجل لاستئناف النشاط المهني.

- تعزيز الشبكات والحشد

ينبغي تشجيع ودعم شبكات وتحالفات الضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ بما في ذلك سياسياً ومالياً. وينبغي أيضاً أن تمتد هذه الجهود لتشمل حشد السلك الدبلوماسي ووسائل الإعلام وتوجيه الانتباه إلى حالات محددة وضمان حماية الضحايا.



«التدخل الإعلامي أمر بالغ الأهمية. لقد أنقذ حياتي.»

مرتضى بهبودي، اختفى قسرًا في أفغانستان بسبب عمله كصحفي

«يجب أن نواصل الدفاع عن قيم ومبادئ العدالة، بغض النظر عما هو متورط أو من أين يأتي الظلم. ويجب أن نشجب ذلك. ومن الأهمية بمكان الدفاع عن العدالة لأن الجميع يستفيد منها.»

داودا ديالو، اختفى قسرًا في بوركينا فاسو بسبب عمله كمُدافع عن حقوق الإنسان

11. قضية التصديق على الاتفاقية الدولية وتنفيذها: لماذا جميع الدول مهتمة بالموضوع - مشاركة الدروس المستفادة

شاركت في استضافة هذه الجلسة الدول الأساسية في مبادرة اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري: الأرجنتين، وفرنسا، والمغرب، وساموا. وتولت إدارة الجلسة إيزابيل روما، السفيرة المتجولة لحقوق الإنسان في فرنسا.

وتحدث ممثلو الدول التالية:

-	المغرب	-	فرنسا	-	الأرجنتين
-	ساموا	-	جامبيا	-	بنجلاديش
-	جنوب أفريقيا	-	موريتانيا	-	بلجيكا
-	إسبانيا	-	المكسيك	-	الدانمارك

ومن بين المتحدثين الآخرين:

- برلمانيون من أجل ممثلي العمل العالمي
- نائب رئيس لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب
- السكرتير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري
- لوتشيانو هازان، العضو السابق في لجنة الأمم المتحدة والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري
- موريس تيدبال بينز، مقرر الأمم المتحدة الخاص بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء



فوائد التصديق

فوائد التصديق

سلط المتحدثون الضوء على بعض فوائد الانضمام إلى الاتفاقية:

- تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي الوطني
- المساهمة في النضال العالمي ضد الإفلات من العقاب وإظهار التضامن، حتى في الدول التي ليس لها تاريخ من الاختفاء القسري
- تعزيز التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة بموجب الأحكام الرئيسية للاتفاقية، لمعالجة الحالات التي يفر فيها الجناة إلى دولة ليست طرفاً في الاتفاقية لتجنب الملاحقة القضائية أو إذا اختفى أحد الرعايا في دولة ليست طرفاً في الاتفاقية.
- التعاون الدولي يحمل إمكانات هائلة ويمثل ضرورة مهمة، ويجب أن تكون الاتفاقية عالمية حتى يمكن الاستفادة من إمكاناتها الكاملة.

- جهد جماعي

تتطلب مكافحة الاختفاء القسري جهداً جماعياً عالمياً، حتى في الدول التي ليس لها تاريخ من الاختفاء القسري. وتتيح منصة مثل هذا المؤتمر، وكذلك الاستعراض الدوري الشامل، فرصاً لتشجيع الدول على الانضمام إلى الاتفاقية. علاوة على ذلك، فإن مشاركة جميع أصحاب المصلحة ضرورية لإثراء عملية التصديق والتنفيذ، بما في ذلك البرلمانيون والضحايا ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

- ما بعد التصديق: التنفيذ الفعّال

تجدر الإشارة إلى أن التصديق ليس غاية في حد ذاته. وقد تبادلت عدة دول خبرتها في تنفيذ الاتفاقية من خلال الإصلاحات التشريعية والمؤسسية، فضلاً عن بناء قدراتها من حيث البحث وتحديد الهوية، وبالتالي «تحسين» إطارها القانوني والمؤسسي الوطني.

- دعم فني ناجح

استعرضت عدة دول المساعدة الفنية فيما يتعلق بالتصديق على الاتفاقية وتنفيذها، في حين أعربت دول أخرى عن تجربتها الإيجابية في الاستفادة من الدعم الفني من نظرائها أو غيرها من المؤسسات، مثل أمانة الكومنولث ومبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب. تدعم حركة «برلمانيون من أجل العمل العالمي» (PGA) أعضاء البرلمانات في تعديل القوانين المحلية، بالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني في البلدان المعنية.

والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، متاحة دائماً للإجابة على أسئلة محددة أو تنظيم اجتماعات ثنائية ودورات تدريبية عبر الإنترنت بشأن التصديق والتنفيذ. ويوجد **دليل عملي** على الإنترنت لكيف تصبح الدول طرفاً في الاتفاقية. كما أن **برنامج بناء قدرات** الهيئات المنشأة بموجب معاهدات متاح لتقديم المساعدة الفنية.

ويمكن للهيئات الخاصة الأخرى التابعة لمجلس حقوق الإنسان، مثل المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، أن تؤدي دور الميسر وأن تتعاون مع الدول من أجل تنفيذ الاتفاقية.

التوصيات

- زيادة الوعي

- تعزيز الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي بمهية الاختفاء القسري ودعم التصديق العالمي على الاتفاقية وتنفيذها بفعالية.
- تسليط الضوء على فوائد الانضمام إلى الاتفاقية والانضمام إلى نادي الدول الأطراف

- القيادة بالقدوة

وينبغي للدول الأطراف أن تكون قدوة يحتذى بها وأن تحشد الدول الأخرى في مناطقها للانضمام إلى الاتفاقية.

- تبادل التعلم والدعم الفني

- تنظيم تبادل التعلم لتشجيع الدول غير الأطراف على التصديق على الاتفاقية ومعالجة شواغلها، وقيام الدول التي صدقت مؤخراً بدعمها في جهودها التنفيذية.
- تعزيز ونشر التواصل على نطاق واسع حول الدعم الفني وتوافره وطرقه.

- تعزيز الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي بمهية الاختفاء

- **القسري ودعم التصديق** العالمي على الاتفاقية وتنفيذها بفعالية.
- تسليط الضوء على فوائد الانضمام إلى الاتفاقية والانضمام إلى نادي الدول الأطراف
- القيادة بالقدوة

ينبغي للدول الأطراف أن تكون قدوة يُحتذى بها وأن تحشد الدول الأخرى في مناطقها للانضمام إلى الاتفاقية.

- تبادل التعلم والدعم الفني

- تنظيم تبادل التعلم لتشجيع الدول غير الأطراف على التصديق على الاتفاقية ومعالجة شواغلها، وقيام الدول التي صدقت مؤخراً بدعمها في جهودها التنفيذية.

- تعزيز ونشر التواصل على نطاق واسع حول الدعم الفني وتوافره وطرقه.

- تشجيع الدول على طلب المساعدة الفنية المعروضة من نظرائها ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة ذات الصلة وأمانة الكومنولث ومبادرات مثل مبادرة اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري
- ومبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب.

- تعزيز الدعم لهذه الآليات والمبادرات لتمكينها من تقديم الدعم الفني

-ضمان عملية شاملة

إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في عمليات التصديق والتنفيذ، بما في ذلك الضحايا والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

-تحقيق أقصى استفادة من المنصات المتاحة

اغتنام كل فرصة للترويج للتصديق على الاتفاقية، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل وغيره من المحافل الدولية.

«لقد شكّل التصديق نقطة تحوّل في تاريخ جامبيا حيث أكّد عزمنا الجماعي على مواجهة هذه الانتهاكات الجسيمة ومعالجتها، وضمان عدم تكرارها أبداً. تتطلب مكافحة الاختفاء القسري جهداً عالمياً جماعياً. وبالنيابة عن جامبيا، أحث جميع الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تصدق عليها، لأننا بذلك نؤكد من جديد إنسانيتنا المشتركة وتصميمنا على القضاء على المعاناة التي تسببها هذه الممارسة الشنيعة. يمكننا معاً بناء مستقبل يصبح فيه الاختفاء القسري شيئاً من الماضي ونحمي الكرامة الإنسانية».

بافو جينغ، البعثة الدائمة لجامبيا

«لقد كنا محظوظين بما فيه الكفاية لأن دولتين من دول الاتحاد الأوروبي - فرنسا وألمانيا - قد صدقتا قبلنا وشاركتا خبراتهما. وفي وقت لاحق، تمكّننا أيضاً من مشاركة خبرتنا مع دول الاتحاد الأوروبي الأخرى».

فيرونيك جوستن، وزارة خارجية بلجيكا

«لقد صدّقت بنجلاديش على الاتفاقية في غضون ثلاثة أسابيع. وهذا مؤشر على أنه إذا كانت هناك إرادة سياسية، فإن أي شيء يمكن القيام به، مع اتباع جميع الإجراءات المحلية. بعد ذلك، بدأ الضحايا والعائلات والشهود في التحدث. إنها تخلق ثقافة جديدة في المجتمع تتماشى مع منع تكرار الاختفاء القسري».

طارق محمد عارف الإسلام، الممثل الدائم لبنجلاديش

«نتطلع إلى الحوار مع اللجنة، وعندما نجتاز عمليتنا، سنكون سعداء جداً بتشاطر تجربتنا مع الدول الأخرى. وبالمثل، وبروح هذا التبادل التعليمي، نحن مهتمون جداً بالاستماع إلى تجربة أولئك الذين قدموا تقريرهم مؤخراً وشاركوا هذا التبادل الأولي بعد التصديق عليها».

لارس فولك مادسن، وزارة خارجية الدانمارك

12. تأثير حالات الاختفاء القسري على النساء

تمت رعاية هذه الدورة من قبل المعهد الكاتالوني الدولي للسلام

تضمنت الجلسة شهادات مهمة من باحثات من مختلف أنحاء العالم شاركن تجاربهن الشخصية كأفراد من الأسرة يشاركون في البحث عن أحبائهن. وسلّطت المساهمات الضوء على التأثير المتعدد الأبعاد للاختفاء القسري على حقوق المرأة، والتحديات التي تواجهها في سعيها لتحقيق الحقيقة والعدالة، وكذلك البُعد الجماعي لنضالها ومساهمتها في بناء مجتمعات مسالمة. وجرى تناول المواضيع المشتركة التالية:

المنسق:

سابينا بويج كارتيس، المعهد الكاتالوني الدولي للسلام، إسبانيا

المتحدثون:

- أسماء الفراج، حركة عائلات من أجل الحرية، منسقة فريق المملكة المتحدة - المجلس السوري للتغيير، عضو، سوريا
- إيديتا بورغوس، رئيسة حركة إطلاق سراح جوناو بورغوس، نائبة رئيس تحالف كاراباتان للنهوض بالحقوق، سكرتيرة التحالف الدولي لمناهضة الاختفاء القسري، الفلبين
- ماريا إيزابيل كروز برنال، المتحدث الرسمي لحركة من أجل المختفين في المكسيك، ومؤسس ورئيس جمعية سابويوسوس غوريلا، المكسيك
- سيرا ندو، الشبكة الأفريقية لمناهضة عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري، المدير القطري لجامبيا، جامبيا
- كارمن روزا فيلا كوينتانا، لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري، عضو ورئيسة سابقة، بيرو



التوصيات

- تبني نهج تراعي الفوارق بين الجنسين

يُعد تبني نهج قائم على النوع الاجتماعي أمراً بالغ الأهمية في التصدي لحالات الاختفاء القسري. ويشمل ذلك إدماج المنظورات الجنسانية في عمليات البحث ودعم المبادرات التي تقودها النساء.

- التغلب على العقوبات القانونية والإدارية

ينبغي لجميع الدول أن تقدم اعترافاً قانونياً بوضع المختفين وشهادة الغياب المقابلة التي تتيح لأفراد الأسرة، لا سيما النساء والفتيات، التغلب على العقوبات القانونية والإدارية التي تعترض ممارسة حقوقهم في الملكية والتعليم وما إلى ذلك.

- تعزيز العمليات الشاملة والتشاركية

ينبغي ضمان مشاركة الباحثات في جميع العمليات التي تؤثر عليهن: عمليات البحث وتحديد الهوية، والتحقيقات، ووضع التشريعات والسياسات ذات الصلة، وما إلى ذلك. ويجب تنفيذ عمليات شفافة لإنهاء معاناة الأسر، مع زيادة الضغط الدولي لضمان الوصول إلى المعلومات ومساءلة الجناة.

- دعم وتعزيز العمل الجماعي للباحثات

ومن الضروري التضامن العالمي وإقامة تحالفات أقوى بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويمكن أن يساعد إنشاء شبكات التضامن في تعزيز إيصال أصواتهم ودعم جهود المناصرة، مع توفير الحماية أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، يجب دعم الباحثات بموارد أفضل لمواصلة البحث عن الحقيقة والعدالة عبر النظم القانونية والدفاع بفعالية. فمن شأن توفير التدريب للباحثات أن يمكنهن من المشاركة في العمليات التي تؤثر عليهن وجهود بناء السلام، مما يضمن الاستماع إلى مطالبهن المتعلقة بكشف الحقيقة وتحقيق العدالة.

- المخاطر غير المتناسبة والحماية اللازمة

تتحمل الباحثات، خاصة من المجتمعات المهمشة، تأثيراً غير متناسب على حقوقهن ويواجهن العديد من التحديات. ويتحملن في الغالب لوم الضحية والوصم. وسلطن الضوء على أهمية تهيئة مساحات أكثر أماناً للنساء للمشاركة في هذه الجهود دون خوف من الإيذاء مرة أخرى. وقد كشفت الشهادات أيضاً عن نوع الإساءة التي تتعرض لها الباحثات: الإهانات والتحرش والترهيب والتهديدات والعنف الجنسي. حتى أن بعضهن يختفي قسراً أو يقتلن لطرحهن أسئلة حول مصير أحبائهن.

- الباحثات كقائدات وبناءة سلام

أكد المتحدثون على الدور القيادي الذي تضطلع به النساء بعد اختفاء أحد أفراد أسرهن، ودور أسرهن، في المجتمع الأوسع نطاقاً والمجتمع ككل. إذ تصبح الباحثات في الغالب معيلات ومقدمي رعاية لأسرهن. وبعيداً عن دائرتهم القريبة، لطالما كانت النساء في طليعة مكافحة الاختفاء القسري؛ حيث يتولين قيادة معظم المنظمات التي يقودها الضحايا. وعلى الرغم من مواجهة التحديات الشخصية الهائلة، تجد النساء التضامن والقوة من خلال التجارب المشتركة. وتساهم هذه المرونة الجماعية بشكل كبير في مواصلة الكفاح من أجل الكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة وبناء مجتمعات مسالمة.

وقد برزت المواضيع المشتركة التالية من التدخلات:

- تأثير متعدد الأوجه على الحقوق

من خلال التجارب الشخصية، سلط المتحدثون الضوء على التأثير متعدد الأبعاد للاختفاء القسري على حقوقهم، بما في ذلك العقوبات القانونية والإدارية بسبب عدم الاعتراف القانوني و«شهادة الغياب» للمختفين، والمصاعب الاقتصادية عند اختفاء المعيل، والوصمة الاجتماعية المرتبطة بالاختفاء، أو التأثير على صحتهم بسبب الضغوط والصدمات النفسية الناجمة عن عدم اليقين من عدم معرفة ما حدث لأحد أفراد الأسرة ولماذا.



«تناضل الباحثات من أجل إجراء تغييرات تشريعية، وإرساء عمليات للبحث عن الحقيقة وتحقيق العدالة وجبر الضرر، وضمانات عدم التكرار، وبناء الذاكرة والحفاظ عليها. ونظرًا لجهودهن، يتم الاعتراف بهن كصانعات للسلام».

كارمن روزا فيلا كوينتانا

«الاختفاء القسري مشكلة عالمية تعاني منها النساء في جميع أنحاء العالم. أينما تذهب، تجد النساء هن المناضلات».

سيراندو

«لقد أصبحنا مستشارات لأسر أخرى دون أن نكون محاميات، أو متخصصات في علم نفس، أو ضابطات شرطة، أو محققات. هذا هو الدور الذي نقوم به، ويقوم به كل أولئك الذين لديهم أحباء مختفون. نحن نصبح خبراء في جميع المجالات لأنه يجب علينا أن نتعلم كل شيء. هذه هي قوة النساء».

ماريا إيزابيل كروز برنال

«لا يمكننا القيام بذلك بمفردنا. لقد عانينا كثيرًا بمفردنا. ولا شك أن إيجاد القوة في الأعداد الكبيرة يساعد أيضًا على تنمية الثقة في السعي لتحقيق العدالة. كما أن الأمن الذي توفره المنظمة يساهم في تشجيع النساء وتمكينهن».

إيديتا بورغوس

ورث العمل



1/ العمل على خرائط طريق إقليمية: تحديد الأولويات الرئيسية

سعت ورشة العمل هذه إلى تعزيز العمل التعاوني على المستوى الإقليمي من خلال تحديد الإجراءات ذات الأولوية لمكافحة الاختفاء القسري في المناطق التالية: أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

شارك في ورشة العمل الإقليمية هذه ٤٠ شخصًا - ٢٠ امرأة و ٢٠ رجلاً - يمثلون ٢٨ دولة: الأرجنتين، بنجلاديش، البوسنة والهرسك، بوركينا فاسو، بروندي، كولومبيا، قبرص، جمهورية الكونغو الديمقراطية، فرنسا، غينيا كوناكري، إندونيسيا، إيطاليا، كينيا، لبنان، ماليزيا، المكسيك، المغرب، نيبال، باكستان، الفلبين، الاتحاد الروسي، جنوب أفريقيا، سريلانكا، كوريا الجنوبية، السودان، سويسرا، سوريا، وتركيا.

حددت كل مجموعة إقليمية ثلاث أولويات رئيسية ستعرض خلال الحفل الختامي. تضمنت الموضوعات المشتركة عبر المناطق ما يلي:

- حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والضحايا والشهود، ودعمهم في المجالات الرئيسية (الدعم النفسي والقانوني على وجه الخصوص).

- تعزيز منظمات المجتمع المدني والجمعيات العائلية على المستويين السياسي والمالي.

- إشراك الأجيال الجديدة، وتطوير أنماط عمل واستراتيجيات جديدة.

- تعزيز التعاون بين الشبكات الحالية وتوفير زخم للمنصات الجديدة.

- تعزيز المراقبة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتقييم امتثال الدول لالتزاماتها القانونية وتعزيز مبادئ الحقيقة والعدالة وضمانات عدم التكرار.



- الدول والمنظمات الدولية: دعم الآليات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ماليًا لمراقبة امتثال الدول وضمن حماية المنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات العاملة في مجال الاختفاء القسري.

مناقشات مجموعة أمريكا اللاتينية

ركزت مناقشات مجموعة أمريكا اللاتينية على اقتراح إنشاء شبكة لأمريكا اللاتينية لمكافحة حالات الاختفاء القسري. وستكون هذه الشبكة مفتوحة لمشاركة الضحايا ومنظمات الناجين من أمريكا اللاتينية، والمنظمات المرافقة وغيرهم من الأشخاص الذين يحملون كفاءات محددة.

وتم الاتفاق على إجراءات محددة في تواريخ محددة كما يلي:
- ٢٤ مارس: التركيز على الانتكاسات المقلقة في الأرجنتين والسلفادور
- ١٠ مايو: التركيز على المكسيك
- ٣٠ أغسطس: التركيز على اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري
- أكتوبر ٢٠٢٥: اجتماع إقليمي محتمل بناءً على مقترحات ناشئة
ومعتمدة في اجتماع المنظمات من أمريكا اللاتينية الذي نظّمته مؤسسة سيراباز (SERAPAZ) في اليوم السابق لافتتاح المؤتمر.

قررت مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قررت مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التركيز على موضوعين رئيسيين:

- تجريم الاختفاء القسري كجريمة مستقلة في القانون المحلي لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كرادع حاسم ضد استمرار الاختفاء القسري في المنطقة ووسيلة لتحقيق العدالة وتقديم التعويضات.
- بناء قدرات جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما منظمات المجتمع المدني وأسر المختفين قسراً، في جمع الأدلة والدعم النفسي والخدمات الأساسية الأخرى.

- إعداد دليل محدد وقابل للتكيف بشأن حالات الاختفاء القسري، يُتاح باللغات المحلية (في شكل نصوص ونسخ إذاعية)،
- اقتراح بتصميم شعار يُجسّد مكافحة الاختفاء القسري لجميع البلدان الأفريقية..

مجموعة آسيا

- من جانبها، حددت مجموعة آسيا حماية أسر الضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان والشهود على سبيل الأولوية، مع اتخاذ ثلاثة إجراءات ذات أولوية لخريطة الطريق الإقليمية الخاصة بها:

- إعداد مستودع بيانات يضم الحالات والإحصاءات والقصص والروايات ودراسات الحالة في المنطقة من أجل تسليط الضوء على اتجاهات وأنماط الاختفاء القسري في المنطقة.

- تعزيز الانخراط مع السياسيين والبرلمانيين والوزراء والرؤساء والمشرعين وغيرهم من الجهات الفاعلة السياسية ذات الصلة من خلال الحوارات والاجتماعات وغيرهم من المساحات الملموسة من أجل تعزيز تبادل الأفكار والتوصيات لمعالجة الاختفاء القسري.

- وضع مجموعة من مؤشرات المساءلة لقياس امتثال الدول لمعايير الأمم المتحدة وتوصيات آليات حقوق الإنسان.

مجموعة أوروبا

قررت مجموعة أوروبا التعبير عن مناقشتها حول «إعادة تأطير الاحتياجات كحقوق: الحقيقة، والعدالة، والجبر، وذكرى الضحايا، والدعم النفسي». وحدد الفريق ثلاث مجموعات من الإجراءات ذات الأولوية، مع الأهداف الرئيسية التالية:

- الدول: الدعوة إلى التزامها بإعادة صياغة الاحتياجات - الحقيقة والعدالة والجبر والذاكرة والدعم النفسي - كحقوق.
- المنظمات الدولية: التوصية بأن تنشئ الدول أطراً منظمة لأسر المختفين قسراً؛
- بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - توفير المعلومات وجمع عينات مرجعية للحمض النووي لتحديد هويتها، وتقديم الدعم القانوني والمالي.

مجموعة أفريقيا

وقررت مجموعة أفريقيا أن توصي بإنشاء شبكة/اتحاد أفريقي يجمع بين ضحايا الاختفاء القسري وأسرهم، استناداً إلى تجربة الاتحادات الإقليمية الأخرى (اتحاد جمعيات أقارب المعتقلين والمختفين في أمريكا اللاتينية FEDEFAM، والاتحاد الآسيوي لمناهضة الاختفاء القسري AFAD، والاتحاد الأورومتوسطي لمناهضة الاختفاء القسري FEMED). وحددت الإجراءات الاستراتيجية وذات الأولوية على النحو التالي:

- بناء قدرات منظمات المجتمع المدني والضحايا ووسائل الإعلام وممثلي الدول، مع التركيز بشكل خاص على الجوانب الجنسانية والنساء ضحايا الاختفاء القسري،
- وضع استراتيجية للتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري من جانب الدول الأفريقية، وإضفاء الطابع المحلي على الاتفاقية،



«لقد كانت ورشة العمل قيمة بالنسبة لي لأنها سلّطت الضوء على كيفية مشاركة القضايا المتعلقة بالاختفاء القسري عبر المناطق المختلفة. ولا شك أن تحديد الأولويات على المستوى الإقليمي أمر ضروري لاتخاذ إجراءات تعالج المخاوف الملحة البارزة في جميع أنحاء البلدان الآسيوية حيث يستمر الاختفاء القسري بلا توقف. ومن خلال ورشة العمل هذه، تمكّنت أيضاً من رؤية الاختلافات والتشابهات في الوضع في الفلبين مع الدول الآسيوية الأخرى، الأمر الذي قد يفتح مجالات تعاون في مكافحة الاختفاء القسري».

سيسيل بايلو من الفلبين
مسؤولة حملة الدفاع والمناصرة
جمعية عائلات ضحايا الاختفاء القسري

«لقد كانت ورشة العمل الإقليمية مفيدة لأنني تمكنت من تعزيز معرفتي بحالات الاختفاء القسري، لا سيّما فيما يتعلق بالمواضيع ذات الصلة التي تمت مناقشتها. كما أنها كانت ثرية معرفياً من خلال التفاعل مع المشاركين من خلفيات مختلفة. وقد تعرّفت على وجهات نظر جديدة ووطدت اقتناعي الراسخ بأن إنشاء اتحاد أفريقي لمكافحة الاختفاء القسري من شأنه أن يعزّز الكفاح العالمي ضد الاختفاء القسري».

داودا ديالو من بوركينا فاسو
اختفى قسراً بسبب عمله في الدفاع عن حقوق الإنسان
حائز على جائزة مارتن إينالز

2/ إنشاء شبكة شبابية دولية: جلسة الانطلاق

حددت المشاورات السابقة للمؤتمر مع أصحاب المصلحة الحاجة إلى تعزيز مشاركة الشباب في مكافحة الاختفاء القسري من خلال إنشاء شبكة عالمية للشباب. وكان الهدف من ورشة العمل هذه هو تيسير إجراء مناقشة استراتيجية حول كيفية تعميم دور الشباب في مكافحة الاختفاء القسري من خلال إنشاء شبكة شبابية وتحديد الإجراءات الرئيسية لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا السياق، فإن «الشباب» هم أفراد عائلات المخطفين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٥ عامًا.



وقد شارك في ورشة العمل ٢٨ شابًا (٨ رجال و ٢٠ امرأة) يمثلون ١٥ دولة: بوروندي، وقبرص، وإريتريا، وفرنسا، وجامبيا، وإندونيسيا، وإيطاليا، ولبنان، والمكسيك، والمغرب، ونيبال، وباكستان، وإسبانيا، وسويسرا، وتركيا.

تم تقسيم المشاركين إلى أربع مجموعات وفق اللغات المنطوقة: العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية وتناولوا ثلاثة أسئلة رئيسية:

- لماذا نبني شبكة دولية للشباب؟
- كيف نبني هذه الشبكة الدولية للشباب؟
- ما المقترحات الثلاثة الرئيسية ذات المنحى العملي التي يمكن أن تؤدي إلى إنشاء تلك الشبكة؟

قدمت كل مجموعة الأفكار وتبادلتها مع المجموعات الأخرى.

المجموعة الناطقة بالعربية

ووافقت المجموعة الناطقة بالعربية، التي ضمت شبابًا من أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإجماع على أن هناك حاجة ماسة إلى وجود شبكة دولية للشباب لمكافحة حالات الاختفاء القسري. وشملت النقاط الرئيسية ما يلي:

الحاجة، من منظور تنفيذي، إلى ربط شبكة الشباب العالمية ضد حالات الاختفاء القسري بمستويات أخرى من الإجراءات، بما في ذلك الشبكات الإقليمية.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحتاج شبكة الشباب لمناهضة الاختفاء القسري إلى معالجة القضية الحساسة المتمثلة في الاختفاء القسري في سياقات مختلفة (سياقات الهجرة والنزاعات)، مع أنشطة تهدف إلى ربط الشباب بالجيل الأكبر سنًا الذين لا يزالون في طليعة مكافحة الاختفاء القسري.

يجب تضمين أساليب متعددة الجوانب في البرامج.

ينبغي أيضًا إعطاء الأولوية للأنشطة الرامية إلى تسليط الضوء على ظاهرة الاختفاء القسري (من خلال استراتيجيات التوعية أو المناصرة، والبحوث الأكاديمية، والمشاركة في الندوات الدولية).

اتفقت المجموعة الناطقة باللغة الإنجليزية

اتفقت المجموعة الناطقة باللغة الإنجليزية، التي تضم مشاركين من أفريقيا وآسيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإجماع على أن هناك حاجة ماسة إلى وجود شبكة دولية للشباب لمكافحة الاختفاء القسري، استنادًا إلى حقيقة أنه لا يزال هناك مجال لزيادة وعي الأجيال الشابة بهذا الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان. ومن هذا المنظور، اقترح الفريق تطوير الدعوة إلى الشباب على أساس التعلم على النحو التالي:

إنشاء مراكز رصد شبابية في المنظمات غير الحكومية ومبادرات لتمكين شبكات الشباب من العمل مع المنظمات غير الحكومية والمبادرات الأكثر رسوخًا التي تركز على الاختفاء القسري، وإعادة التفكير في التواصل الاستراتيجي باستخدام الأدوات الحديثة التي يستخدمها الشباب في جميع أنحاء العالم.

إدماج حالات الاختفاء القسري في مناهج الجامعات، خاصة كليات العلوم الاجتماعية (بما في ذلك علم النفس) والعلوم الإنسانية (بما في ذلك التاريخ) والقانون والطب (الطب النفسي).

المجموعة الناطقة بالفرنسية

ناقشت المجموعة الناطقة بالفرنسية، التي تضم ممثلين من أوروبا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا، أهمية الشبكة التي يقودها الشباب لمكافحة الاختفاء القسري للأسباب التالية:

تلبية الاحتياجات المحددة للشباب

يجب إشراك أطفال العائلات التي تعاني من حالات الاختفاء القسري وعدم وصمهم أو التمييز ضدهم أو تهيمشهم

الحاجة إلى زيادة الوعي

الشباب هم محركات التغيير

إنشاء شبكة لدعم الشباب للشباب.

واستنادًا إلى العناصر السابقة، حددت الإجراءات الاستراتيجية التالية:

إعطاء الأولوية للتعليم لبناء قدرات الشباب بالمعرفة والوعي والأدوات اللازمة لتنفيذ إجراءات هادفة على جميع المستويات (من مرحلة ما قبل المدرسة إلى دراسات الدكتوراه)؛ بما في ذلك تقديم دورات حول حالات الاختفاء القسري، وإطلاق برامج إرشادية مجانية داخل الشبكة، واستضافة ورش العمل، وإعداد المنشورات، وإعداد دورات مجانية مسجلة مسبقًا عبر الإنترنت، بدعم من الخبراء، لتوفير المعرفة الأساسية حول حالات الاختفاء القسري.

تكوين شراكات استراتيجية مع مختلف المنظمات، من خلال إنشاء قاعدة بيانات للمنظمات الشريكة المحتملة (على سبيل المثال، مع شركاء المؤتمر العالمي المعني بحالات الاختفاء القسري)، والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر، وبدعم من اتحادات الطلاب من خلال ورش عمل مخصصة أو معسكرات صيفية.

كما نوقشت مواضيع أخرى، مثل تنفيذ الإجراءات العالمية خلال اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري، والحاجة إلى تعزيز الحوار بين الأجيال، وإنشاء قنوات اتصال فعالة (من خلال موقع إلكتروني مخصص، وقنوات التواصل الاجتماعي، والنشرات الإخبارية، والشعارات «الجدابة» أو المسرحيات أو الفنون البصرية).

المجموعة الناطقة بالإسبانية

وأوضحت المجموعة الناطقة بالإسبانية، التي ضمت بشكل أساسي مشاركين من أمريكا اللاتينية، الحاجة إلى إنشاء شبكة شبابية عالمية معنية بحالات الاختفاء القسري على أساس المجالات الرئيسية التالية؛ بما في ذلك الشباب:

الحق في المشاركة في البحث

الحق في الحصول على الدعم الطبي والنفسي لأسر الضحايا؛ بمن فيهم الأطفال

الحق في الحصول على الدعم القانوني، بما في ذلك الحق في الحصول على الشباب

ومن هذا المنظور، اقترحت المجموعة الناطقة بالإسبانية ثلاثة إجراءات رئيسية ذات أولوية:

حملات التوعية

يتمتع الشباب بالقدرة على التواصل من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والأدوات الرقمية والبودكاست وتبادل الخبرات اليومية لزيادة الوعي بقضية الاختفاء القسري وكسر الشعور بالوحدة الذي يشعر به الشباب من أسر المختفين وبناء الجسور بين الشباب.

التضامن عبر الأجيال

يمكن للشباب دعم الأجيال الأكبر سنًا في كفاحهم من أجل الحقيقة والعدالة. العديد من حالات الاختفاء القسري يقودها كبار السن، مما يؤدي إلى فجوة بين الأجيال. يمكن للشباب التواصل مع الأجيال الأخرى وتعزيز الوعي بشكل أفضل بحالات الاختفاء القسري والمشكلات التي تواجهها العائلات، بروح من التضامن عبر الأجيال.

منظور متعدد التخصصات

يمكن لطلاب الجامعات المساعدة في تقديم إجابات للاحتياجات متعددة الأبعاد من خلال تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني، وبالتالي سد الفجوة في القدرات التي تركتها الدول.

كان النشاطان الرئيسيان اللذان تم اختيارهما ومشاركتهما خلال جزء محدد من الحفل الختامي هما النشاطان اللذان ركزا على إعطاء الأولوية للتعليم لبناء قدرات الشباب بالمعرفة والوعي والأدوات اللازمة لتنفيذ عمل هادف على جميع المستويات (من مرحلة ما قبل المدرسة إلى الدكتوراه)، فضلًا عن تكوين شراكات استراتيجية مع مختلف المنظمات؛ من خلال إنشاء قاعدة بيانات للمنظمات الشريكة المحتملة.

«أعتقد أن ورشة العمل كانت ضرورية لخلق مشاركة شبابية هادفة في سياق المؤتمر. وفي حين أن المصاعب في أمريكا اللاتينية مستمرة من حيث الاختفاء القسري، يظهر الشباب دافعًا للتغيير ويحلم بمستقبل مفعم بالأمل. لقد أتاحت هذه المساحة النقاش الضروري لتخيّل خطوات المستقبل الذي لا يترك أحدًا خلف الركب، ولا حتى أولئك الذين لم يعودوا معنا».

خيسوس أبراهام مايا بيدرازا من المكسيك
مدير مركز إيبيكو (Eheco)

«لقد أشعلت ورشة عمل شبكة الشباب حول الاختفاء القسري شغفي بتحقيق العدالة. تم تذكيري كيف يمكن للأصوات الشابة، التي تُركت تشعر بالوحدة، أن تكون محركات قوية للتغيير مع أقرانهم الذين يتشاركون نفس الالتزام والنضال والقوة. وأظهرت لي ورشة العمل هذه أننا - كنشطاء شباب وضحايا وناجين - نضطلع بدور محوري في تحدي حالات الاختفاء القسري في جميع أنحاء العالم. نحن حاملو الشعلة ضد الظلم، ونضيء الطريق للأجيال القادمة من أجل الحقيقة والعدالة».

عائشة مسعود من باكستان
الدفاع عن حقوق الإنسان

الحفل الختامي

دعوة للعمل الجماعي

الحفل الختامي دعوة للعمل الجماعي



اختتم المؤتمر العالمي الأول المعني بحالات الاختفاء القسري بدعوة إلى العمل الجماعي خلال حفل ختامي شيق. وهاشياً مع نهجها متعدد الجهات الفاعلة والعمل، تم الكشف عن سلسلة من مبادرات المتابعة الملموسة للمضي قدماً في المبادرة.

الكشف عن أنشطة المتابعة الرئيسية

بفضل دعم الشركاء، تم الكشف عن العديد من المبادرات التي أوصى بها أصحاب المصلحة خلال المشاورات الإقليمية السابقة للمؤتمر. وتم تقديم كل نشاط من قبل مشارك واحد ودعمه آخر، مما يرمز إلى الروح التعاونية للمشروع.

أشرف على الحفل عضوان من المجلس الاستشاري لمبادرة اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري:

جرازينا بارانوفسكا، فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، نائبة الرئيس، بولندا
سعد حسين، رئيس مجلس إدارة منظمة مبادرون لحقوق الإنسان والديمقراطية، العراق

عرض نتائج ورشة العمل الإقليمية : مناطق النقاش الختامية

أفريقيا: هالة الكريب، شبكة المبادرة الاستراتيجية لنساء القرن الأفريقي، السودان

آسيا: سيسيل بايلو، منظمة عائلات ضحايا الاختفاء القسري، الفلبين

أوروبا: أوزليم زينجيل، منظمة أمهات السبت، تركيا

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: رشيد المنوزي، الاتحاد الأورومتوسطي لمناهضة الاختفاء القسري، المغرب

أمريكا اللاتينية: ماريا أديلا أنتوكوليتز، اتحاد جمعيات أقارب المعتقلين والمختفين في أمريكا اللاتينية والتحالف

الدولي لمناهضة الاختفاء القسري، الأرجنتين

التلخيص:

مانديرا شارما، مستشارة قانونية دولية أقدم في لجنة الحقوقيين الدولية وعضو المجلس الاستشاري لمبادرة اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري، نيبال.

وقدم ممثلو كل منطقة - أفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية - الإجراءات ذات الأولوية التي تم تحديدها كنتيجة لورشة العمل حول خرائط الطريق الإقليمية.

٢- تنظيم اجتماعات سنوية للباحثات

يولاندا موران ، جمعية البحث عن الأشخاص المفقودين (بوسكامي)، المكسيك

«على الرغم من اختلافاتنا من حيث اللغة والعمر والجنس والخبرة، فقد تواصلنا وفهمنا بعضنا البعض من خلال لغة الحب العالمية. هذا ما يدفعنا إلى مواصلة الكفاح والعتور على أحيائنا المختلفين. هذا المؤثر، الذي يتيح لنا الالتقاء جميعاً والشعور بهذا الارتباط الذي لا يمكن أن يفهمه إلا أولئك الذين يعانون من اختفاء أحد أفراد الأسرة، أعطاني أملاً جديداً. دعونا نلتزم بالاجتماع كل عام بصفة شخصية للمشاركة والتخطيط والتنظيم. دعونا نكون مجتمعاً داعماً لبعضه البعض يعمل جنباً إلى جنب مع الجميع في كل مكان».



سيلفيا بلانا سويرانا ، المعهد الكاتالوني الدولي للسلام

«في المعهد الكاتالوني الدولي للسلام، كنا نفكر ونشجع الأفكار حول الصلة القوية بين البحث عن المختفين وبناء السلام وكيف أنه من الضروري المساهمة في الاعتراف بالباحثات ووكالاتهم السياسية وأيضاً بعملهن. لدينا تجربة صغيرة حيث نظمنا لقاء للباحثات من ١٢ دولة في نهاية عام ٢٠٢٣. لقد كان لقاءً ثرياً للغاية ولدينا القدرة على تكراره. لدينا الكثير لتتعلمه من المجموعات النسائية. نلتزم بمواصلة تقديم دعماً حتى تتمكن الباحثات من مقابلة بعضهن البعض وندعوكم جميعاً للانضمام إلينا».

١. إنشاء شبكة إقليمية يقودها الضحايا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

داودا ديالو، جمعية مناهضة الإفلات من العقاب ووصم المجتمعات (CISC)، بوركينا فاسو

«مشاعر جياشة أخذت الكلمة لنقل رسالة أفريقية. إنها توصية رئيسية انبثقت عن عمل المجموعة: الحاجة إلى إنشاء شبكة إقليمية أفريقية لمناهضة حالات الاختفاء القسري من شأنها أن تسد فجوة وضرورية لتعزيز تأثير عملنا وظهورها وقدرات الجهات الفاعلة المحلية من حيث الرصد والإبلاغ عن حالات الاختفاء القسري ومناصرة القضية. وستمكننا هذه الشبكة أيضاً من تكثيف التعاون مع الاتحادات الإقليمية والدولية القائمة من حيث تبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وسيكون لذلك تأثير إيجابي على النضال العالمي لمكافحة الاختفاء القسري».



إدريس ساو، مفوض اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب



«أود أن أقول بكل جدية إنني، بصفتي رئيساً للفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري (التابع للجنة الأفريقية)، ملتزم بدعم إنشاء هذه الشبكة. وسنبذل قصارى جهدنا لضمان منح الشبكة صفة مراقب لدى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب».

٤. تشجيع التصديق على الاتفاقية

ماري إيلين ديبز باكالو، منندی آسيا لحقوق الإنسان والتحالف الدولي لمناهضة الاختفاء القسري، الفلبين

«إن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري هي استجابة عالمية لظاهرة الاختفاء القسري العالمية. وبفضل الدور النشط الذي اضطلعت به أسر الضحايا خلال عملية التفاوض على صياغة هذه الاتفاقية التي استمرت ثلاث سنوات والموقف الداعم للسفير الفرنسي الراحل برنار كيسيدجيان، فإن الاتفاقية تتضمن أحكاماً قوية داعمة للضحايا. في الجلسة الأخيرة، خصص سعادة كيسيدجيان النص النهائي لأهميات ساحة مايو (لبنيا فوندادورا) التي كانت تمثلها آنذاك الراحلة مارتا أوكامبو دي فاسكيز. وينبغي أن تكون الحملة من أجل التصديق على الاتفاقية على نطاق واسع من قبل أسر المختفين وجميع أعضاء المجتمع المدني كوسيلة لتمكينهم وتيسير استعادة السيطرة على حياتهم. فلنعمل جاهدين حتى يكون التصديق على الاتفاقية وتنفيذها على الصعيد العالمي تكريراً مناسباً لجميع الذين اختفوا وجميع الذين لن تُنسى ذراهم أبداً. لن يحدث ذلك مرة أخرى.»



فاطمة بركان، المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، الأمين العام، المغرب



«إن هذا المؤتمر العالمي الأول ليس سوى الخطوة الأولى نحو القضاء التام والنهائي على حالات الاختفاء القسري. وهذا الهدف، الذي نتطلع إليه جميعاً، لا يمكن تحقيقه من دون التصديق العالمي على الاتفاقية والتنفيذ الفعال لأحكامها. وقد تعهدت المملكة المغربية بتنظيم ندوة إقليمية بالمغرب مكرسة لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في المصادقة على الاتفاقية وتنفيذ أحكامها. وسيكون التصديق العالمي والتنفيذ الأمثل نتيجة لاعتمادها من قبل الدول الأعضاء. وستكون هذه الندوة النقاشية الإقليمية معلماً هاماً على هذا الطريق. سيتمكن من تعزيز الممارسات الجيدة ويساعد على اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على الخبرات في سياق مشترك.»

٣. إعداد تقارير عن دورات لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري

باربرا لوتشيلر، لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري

«مهمتنا الرئيسية هي التفاعل والحوار مع الدول الأطراف. ويتمثل الجزء الثاني في مواصلة تطوير الاتفاقية وتفسيرها. وبوصفنا لجنة، سنأخذ التوصيات الواردة في هذا المؤتمر العالمي، التي ستري عملنا وتعززه. ولكن لا يمكننا القيام بذلك بنجاح إلا إذا واصلتم التفاعل مع اللجنة. ونعد بمواصلة البحث عن معرفتكم وخبرتكم والتفاعل مع أصحاب المصلحة ذوي الخلفيات المتنوعة للغاية.»



محمد سازاد حسين، لجنة التحقيق بشأن الاختفاء القسري، بنجلاديش



«إن تنفيذ الاتفاقية يمثل تحدياً لجميع الدول. لذا، يجب أن يكون هناك حوار مع جميع أصحاب المصلحة؛ بما في ذلك جمعيات العائلات والمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. ويجب أن تعمل اللجنة بشكل استباقي فيما يتعلق بمساءلة الحكومات عن تنفيذ الاتفاقية. يضاف إلى ذلك أهمية المراقبة من قبل المجتمع المدني والمجتمع الدولي، خاصة فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري، فضلاً عن العمل معاً للوفاء بالالتزام وضمان العدالة للضحايا وعدم تكرار هذه الجرائم.»

٦. بناء شبكة شبابية دولية لمناهضة الاختفاء القسري

كريسوستومي كيرهيونجانوبو، الرابطة البوروندية لحقوق الإنسان «إيتيكا»، بوروندي

عملت مجموعة ورش العمل الخاصة بنا التي تضم ٢٦ شابًا، من مختلف البلدان والمناطق، على بناء شبكة شبابية دولية. وخلصنا إلى أن هناك فجوة في المعلومات المتعلقة بالشباب فيما يتعلق بالاختفاء القسري وحددنا عدة نقاط قابلة للتنفيذ.

عائشة مسعود، منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان، باكستان.

«الشباب هم محركات التغيير. دعونا نوضح ذلك. نحن بحاجة إلى جيل جديد لحمل شعلة الكفاح ضد الاختفاء القسري وهذا ما يُفسّر أهمية الشباب في هذا المجال. لقد توصلنا إلى استنتاج بنود قابلة للتنفيذ لتكوين هذه الشبكة من الشباب لمناهضة الاختفاء القسري».



ببیرتا أوليفيا، لجنة أقارب المعتقلين والمختفين في هندوراس

(COFADEH)

«أود أن ألهم هذين الشابين للعمل على البناء والتنظيم والاستعداد لحمل شعلة السعي وراء الحقيقة والعدالة. إنه لأمر ملهم أن نراهم، وأقول بوضوح مثل هذا، إن قوتنا تكمن في الشباب المنظم. لقد عملنا على المستوى الوطني على بناء الشبكات والسفراء الشباب في ذاكرتنا، لأننا مدركين ومتأكدين من أنه مع وصولنا إلى نهاية الطريق، فإننا بحاجة إلى الاستثمار في تسليم الشعلة للأجيال المقبلة».

ساليينا جرينيت كاتالانو، مديرة الشؤون الدولية في وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، فرنسا

«الشباب عنصر في غاية الأهمية لتنشيط الجهود الجماعية، وقبل كل شيء، ضمان استدامتها. وستدعم فرنسا إنشاء هذه الشبكة الدولية للشباب لمناهضة الاختفاء القسري لتوفير منصة لتبادل الأفكار وتوحيد الجهود وتعزيز المبادرات المبتكرة».



٥. تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على الانخراط مع آليات الأمم المتحدة

جوزيف موانغي، تحالف منظمات «أصوات مفقودة كينيا»

«على الرغم من وجود حالات اختفاء قسري في كينيا، لم يبلغ العديد منها إلى آليات الأمم المتحدة بسبب عدم كفاية الوثائق وبناء القدرات. هذا هو المكان الذي يجب أن نعمل فيه. كما توجد فجوة خطيرة بين العمل الحيوي الذي يتم الاضطلاع به على أرض الواقع والقدرة على إبلاغ الهيئات الدولية بهذه الحالات بسبب الافتقار إلى القدرة على جمع الأدلة وفهم مسارات الإبلاغ والاعتراف بأدوار وإجراءات هذه الآليات. لذا، من الضروري الاستثمار في بناء قدرات المجتمع المدني من خلال دورات تدريبية هادفة وتوفير الفرص للنشطاء للانخراط بشكل مباشر مع الآليات الدولية. ويمكننا معًا تعزيز جهودنا في مجال المناصرة وضمان سماع أصوات المختفين والعمل بناءً عليها على المستوى الدولي».



آنا لورينا ديلغاديلو بيريز، فريق الأمم المتحدة العامل المعني

بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي

«لقد عملت مع المنظمات منذ ما يقرب من ٢٠ عامًا. من الميدان، رأينا الأمم المتحدة بعيدة جدًا وتساءلنا كيف يمكننا الوصول إلى الأمم المتحدة. ما أتمناه من هذا اللقاء هو أن يكون هناك تقارب أكبر بينكم وبيننا، والآن أتحدث بصفتي عضوًا في فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي. نحن هنا إذا كنتم بحاجة إلينا. إذا كانت لديكم أي أسئلة، تعالوا وابتحوا عنا. إذا كنتم بحاجة إلى ورشة عمل، فيمكننا القيام بذلك. كونوا جزءًا من تقاريرنا. ندعوكم لمواصلة التعاون وإخبارنا أيضًا كيف يمكننا تحسين العمل».



ملاحظات ختامية

✋ في كلمته الختامية، سلّط إيمانويل ديكو، رئيس مبادرة اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري والرئيس السابق للجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري، الضوء على أهمية استضافة هذا المؤتمر، وارتفاع عدد المشاركين، وتنوعهم، ومشاركتهم النشطة، والتزامهم. لقد سهّلت هذه الفعالية، التي تم تصويرها منذ فترة طويلة منذ سبعينيات القرن الماضي، التبادلات الهادفة وعززت التزامات جديدة. وأعرب إيمانويل ديكو عن أمله في عقد مؤتمر ثانٍ وشدّد على الحاجة إلى عمل جماعي مستدام. وتم التأكيد على ثلاثة مواضيع رئيسية هي: الاستمرارية، والتماسك، والثبات.

واختتم إيمانويل ديكو كلمته بالحث على العمل الجماعي، مؤكداً على أننا جميعاً مهتمون.

شكراً لكم

هذا المشروع، منذ أن كان فكرة وحتى لحظة إعداد هذا التقرير، هو نتيجة لجهود جماعية. ويود فريق مبادرة اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري أن يعرب عن امتنانه العميق لكل من ساهم في نجاحه.

أولاً وقبل كل شيء، نعرب عن خالص
تقديرنا لجميع المشاركين الذين شاركوا
في المشاورات وفي المؤتمر. كما نود
أن نعرب عن عميق امتناننا للناجين
وأفراد الأسرة الذين شاركوا شهاداتهم
المهمة والمؤثرة.

كما نعرب عن امتناننا إلى:

- أعضاء المجلس الاستشاري لمبادرة اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري وكذلك المنظمون المشاركون الآخرون للمؤتمر:
- لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان - لتوجيهاتهم التي لا تقدر بثمن ودعمهم الثابت طوال هذا المشروع. ونتوجه بشكر خاص لأوليفيه أوليفيه دي فرويل، وألبان بروفيت-بالاسكو، وبولين يونس مورينو على دعمهم الثابت والتزامهم الدائم.
- جميع شركائنا الذين تجاوزت مساهماتهم دعمهم المالي، من خلال تقديم المشورة والمداخلات، وتسهيل الاتصالات وحضور المشاركين الرئيسيين، مما أتاح سماع الأصوات الأساسية والفريدة من جميع المناطق:
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
- الكونغرس الفيدرالية السويسرية
- كانتون جنيف

- صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب (UNVFVT)
- اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين (ICMP)
- لجنة الحقوقيين الدولية
- نقابة المحامين في باريس
- اللجنة الكاثوليكية للتنمية ومكافحة الجوع
- المركز الدولي للعدالة الانتقالية
- منظمة العفو الدولية
- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمبادرة العالمية لمناهضة الإفلات من العقاب
- مراسلون بلا حدود
- المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب
- المعهد الكاتالوني الدولي للسلام (ICIP)
- منصة العمل المسيحي لمناهضة التعذيب - فرنسا (ACAT)
- منصة جنيف لحقوق الإنسان
- مركز جنيف الدولي للاستقبال الدولي (CAGI)
- وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، بعثة الحكم الديمقراطي، وكالة التعاون والعمل الثقافي
- (SCAC) التابعة للسفارتين الفرنسيتين في اليمن والسنغال.

- شريكنا الوحيد من القطاع الخاص هو شركة الترجمة الفورية « Simultania Interprets»، ولم يقتصر جون وفريقه على إتاحة المداخلات التي أثرت النقاش بأربع لغات: العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية، بل إن حساسيتهم للقضية ضمنت تحقيق العدالة للأصوات القوية التي سمعناها.

طلاب أكاديمية جنيف الذين ساعدوا في إعداد التقارير حول المشاورات الإقليمية وعن المؤتمر: مارتينا كاسليني، وأنوبا أريال، وماري مام ديجين فاي، وفلافيا مويلا ميتشي، وليلي رضوان.

- مركز جنيف الدولي للمؤتمرات، وفريق العمل به وموردي الفعالية، وشركة Fairy Motion ، وشركة Compass للتموين، وشركة Mathys للطباعة، و Hôtel IBIS Centre Nations ، ومتطوعي ICV (شكراً لـ بلرينا زوتو على دعمك و جوليانا سيسي على صورك الرائعة).

- مترجمو هذا التقرير بالإسبانية والعربية والفرنسية.

- «شكر» خاص لكارولين عمار لرسومها التوضيحية المؤثرة التي عرضت في المؤتمر، التي ساهمت في إثراء هذا التقرير من الناحية البصرية أيضاً.

وأخيراً، نعرب عن عميق امتناننا لجميع الذين دعموا مبادرة اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري منذ إنطلاقها: أعضاء الجمعية ومجلسها الإداري، لا سيما إيمانويل ديكو، الرئيس، على معرفته التي لا تقدر بثمن واجتهاده في إدارة الشؤون الإدارية، ومارينا أوديس، أمينة الصندوق، على دعمها القيم.

شكراً جزيلاً لكل من تطوَّع بوقته وخدماته المتعددة وخبراته لتقديم هذا الدعم القيم.

يتألف فريق مبادرة اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري المُكلَّف بالمشاركة في تنظيم المؤتمر من:

تاتيانا أفانثاي، مستشارة الاتصالات
كلير كاليجون، مديرة المشروع
نوردين دريتشي، المنسق الاستراتيجي
جين هيرشبرغر، مسؤولة المشروع
رملة لياتوجي، المنسق التنفيذي

منظمات المجتمع المدني المشاركة

A Good Seed (أريخ ذرّاب) / Abductee's Mothers Association (AMA) / African Network against Extrajudicial Killings and Enforced Disappearances (ANEKED) / Agrupación de Mujeres Organizadas por los Ejecutados, Secuestrados y Desaparecidos (AMORES) / Aluna / Amour Destiné / Asian Federation Against Enforced Disappearances (AFAD) / Asociación de Familiares de Detenidos-Desaparecidos de Guatemala (FAMDEGUA) / Association culturelle des Tamouls en France / Association Jardin Des Disparus / Association of Detainees and the Missing in Sednaya Prison (ADMSP) / Association of Families of the Missing in Bosnia / Association of Family Members of the Disappeared / Association of Relatives of Enforced Disappeared Mannar / Baloch National Movement / Buscador@s Zacatecas AC / Buscando Desaparecidos México (BÚSCAME) / Caesar Families Association / Celula de Busqueda e Investigacion Desaparecidos A.C / Colectivo «En Tu Búsqueda Michoacán» / Colectivo Buscadoras Guanajuato México / Colectivo De Pie Hasta Encontrare Guanajuato / Colectivo Madres Guerreras De León / Collectif contre l'impunité et la stigmatisation des communautés / Collectif des Adoptés du Sri Lanka-France / Collectif des adoptés français du Mali / Collectif des Familles de Disparu.e.s en Algérie (CFDA) / Comité de familiares de Desaparecidos de San Miguel Cajóns / Comité de Familiares de Detenidos y Desaparecidos en Honduras (COFADEH) / Comité de Familiares de Personas Detenidas Desaparecidas en México (COFFADEM) / Comité des familles des disparus Sahraouis au territoire occupé du Sahara occidental / Committee of the Families of Kidnapped and Disappeared in Lebanon (CFKDL) / Coordination Nationale des Familles des Disparus en Algérie / Defence of Human Rights Pakistan / Desaparecid@s de la Costa y Femincidios de Michoacán A.C. / Desaparecidos (Families of the Disappeared for Justice) and Karapatan Alliance Philippines / Desaparición Forzada de Villa del Rosario norte de Santander Colombia (Hornos Cremato) / Donde estan - Geneve / Familiares Europa Abya Yala de Personas Desaparecidas en Colombia / Families for Freedom Movement / Familles of the Enforced Disappearances in Sri Lanka / Families of Victims of Involuntary Disappearance (FIND) / Family of the Involuntarily Disappeared Association Manipur (FIDAM) / Federacion Latinoamericana de / Asociaciones de Familiares de Detenidos-Desaparecidos (FEDEFAM) / Fédération euro-méditerranéenne contre les disparitions forcées (FEMED) / Flam / Fondation Mohammed Bassir pour la recherche, les études et les médias / Foro Internacional de Víctimas - Colombia / Fuerzas Unidas por Nuestros Desaparecidos en Coahuila (FUUNDEC-FUNDEM) / Fundación Nydia Erika Bautista / Gambia Center for Victims of Human Rights Violations / Grafting / Hope / Hasta Encontrarte / Hijos por la Identidad y la Justicia contra el Olvido y el Silencio (H.I.J.O.S.) / Human Rights Analysis Centre / International Coalition against Enforced Disappearances (ICAED) / «International Justice Mission (IJM Kenya) / Missing Voices Coalition» / Iraqi Center for Documenting Extremism Crimes / Madres con una luz en el corazón / Massar association - Coalition des familles des personnes enlevés par Da' ech / Missing Persons Families Group / Movimiento Busco al Mío, Buscando a Todos / Movimiento Nacional de Víctimas de Crímenes de Estado / Movimiento por Nuestros Desaparecidos en México / Network of Families of the Disappeared in Nepal / Racines Perdues-Raíces Perdidas / Red Internacional De Asociaciones De Personas Desaparecidas (RIAPD) / Red Regional de Familias Migrantes (ReReFaMi) / Release me / RIAPD / Sabuesos Guerreras / Saturday Mothers / Truth Justice Memory Center / Saving Punjab / SOS Bebes Valencia / Synergy Association for Victims / Taafi / Tamil-Style / The Eftychia Project / Unión y Red Nacional de Búsqueda de Personas / Verify-Sy / Voice For North East Enforce Disappearance / Voix des Martyrs / ABC Tamil Oli / ACAT-France / Advocacy Forum-Nepal / African Center for Justice and Peace Studies / Al-Khoei Foundation / Almonqith Organization for Human Rights / Al-Rahma Humanity Association / AMAKEN/Creative Memory / Amnesty International / Amnesty International France / ANKADER / ANYAKADER, MEBYADER / ARTICLE 19 Mexico and Central America / Asian Forum for Human Rights and Development (FORUM-ASIA) / Asociación pro Derechos Humanos (APRODEH) / Asociación Urabglobal Suiza Colombia / Association BASMA pour l'action socioculturelle et les droits humains / Association Bharathi Centre Culturel Franco-Tamoul / Association caritative étudiante pour la jeunesse / Association d'aide aux migrants en situation vulnérable Oujda Maroc (AMSV) / Association de Défense et de Promotion des Droits de l'Homme / Association des étudiants tamouls de France / Association des femmes iraniennes en France / Association du Sahara pour la Culture, les Arts et la Paix / Association Humaniste de France / Association Humanitaire Franco-Sri Lankaise / Association Humanitaire Pieds D' Afrique / Association Internationale Contre les Disparitions forcées / Association Pour la Solidarité Internationale / Association pour le droit de l'homme et le développement durable / Association pour les victimes du monde / Association Thendral / Associazione Donne Democratiche Iraniane / Badael / Baketik / Bischöfliches Hilfswerk Misereor e.V. / borderline-europe - Human Rights without Borders / Brot für die Welt / Cameroon Red Cross / Caminando Fronteras / Caritas Germany / Casa Colibrí-Centro Cultural y de Derechos Humanos / CCFD-Terre Solidaire / Center for Civil Liberties / Center for Civil Society and Democracy (CCSD) / Center for Global Nonkilling / Centre d'Accueil de la Genève Internationale (CAGI) / Centre de Recherches et d'Études sur les Droits de l'Homme et le Droit Humanitaire (CREDHO) / Centre for Strategic Studies to Support Women and Children / Centre for the Study of Violence and Reconciliation / Centre International Des Droits De L'Homme / Centre libanais pour les droits humains (CLDH) / Centre Zagros pour les Droits de l'Homme / Centro de Estudios Legales y Sociales (CELS) / Centro de Justicia para la Paz y el Desarrollo / Changement Social Bénin / CIDH AFRICA / Circulo de Estudios de Derecho Internacional de los Derechos Humanos (CEDIDH) / Citizens Against Enforced Disappearances (CAGED) / Ciudadanos en Apoyo a los Derechos Humanos / CMJTERI / Collectif de Femmes pour les droits de l'Homme (CFDH) / Colombian Commission of Jurists (CCJ) / Committee for Justice / Consultora Solidaria / Convention Against Torture Initiative (CTI) / Corporación De Promoción Y Defensa De Los Derechos Del Pueblo / Corporación Memoria y Paz (Cormepaz) / COSF Uganda / Courage SuisseCrew against torture / Croix Rouge Française / CSDHIDal Khalsa Human Rights / Dawlaty / DCHRS / DefendDefenders / Defenders for Human Rights / Democracy and Human Rights (ArMa Academy) / DT InstituteDue Process of Law Foundation / / Egyptian Commission for Rights and Freedoms / Ehco / Ensemble contre la peine de mort (ECPM) / Eritrean Coordination for Human Rights / Étudiants pour une société durable Paris / EuroMed Rights / European Center for Constitutional and Human Rights / European House of Peace / European Human Rights Advocacy Centre (EHRAC) / Families Of Truth and Justice / Fédération internationale des ACAT (FIACAT) / FNF Human Rights Hub / Forum Justice et Droits de l'Homme / Forum marocain pour la vérité et la justice / Forum pour la Conscience et le Développement / Forum pour le développement et la coopération / ForumZFD / Free Syrian Lawyers Association / Front National pour la Défense de la Constitution (FNDC) / Tournons La Page / Fundación Internacional Baltasar Garzón / Garkuwa / Geneva for Human Rights / Geneva International Centre for Justice/ Global Citizen / Global Human Rights Defence / Global Tamil Movement / GongGam Human Rights Law Foundation / Hand in Hand Foundation / Hitma for Cultural and Social Development / Holly Heart United / Hope-Iraq / Human Rights Alert / Human Rights Centre ZMINA / Human Rights Council of Balochistan / Human Rights Defenders e.V. / Human Rights Guardians / Human Rights League of the Horn of Africa (HRLHA) / Human Rights Solidarity - Libya / Ibsar association / IDHEAS - Litigio Estratégico en Derechos Humanos / Initiators Organization for Human Rights & Democracy (IOHRD) / Institut de recherche et d'études stratégiques de Khyber / Institut Prometheus pour la Démocratie et les droits Humains / Instituto HEGOA / Instituto Mexicano de Derechos Humanos y Democracia AC / International Bar Association's Human Rights Institute / International Catalan Institute for Peace (ICIP) / International Center for Transitional Justice (ICTJ) / International Commission of Jurists (ICJ) / International Committee of the Red Cross (ICRC) / International Development and Construction Agency / International Federation for Human Rights (FIDH) / International Rehabilitation Council for Torture (IRCT) / International Service for Human Rights (ISHR) / International Social Service / International-Lawyers.org/Inter-Parliamentary Union / IOPDHR-GENEVA-NGO / Iranian Women's Association Switzerland / Iraqi Human Rights Watch Society / JeunesIHEDN / Jeunesse Etudiante Tamoule / Junax Ko' tantik / Justice Rapid Response (JRR) / JusticeMakers Bangladesh in France / Kashmir Campaign Global / Kharkiv Human Rights Protection Group / KlikAktiv / KontraS Indonesia / Kurdistan Human Rights Association-Geneva / Lawyers and Doctors for Human Rights / Le Pont / League International Of Young Journalist / Legal Literacy - Nepal / Les Caribous Libérés / Liga Internacional de Protección de los Derechos Humanos (LIPDH) / Ligue ITEKA / Ligue Pour La Solidarité Congolaise / Local Administration Councils Unit / Mães Virtuosas Do Brasil / Mar Movement - Movement Against Atrocities & Repression / Memorial Human Rights Defence Centre / MENA Rights Group / / Mercy Hands Europe / Mizan for Legal Studies and Human Rights / Mwatana for Human Rights / NoPhotoZone / Observatoire Kisal / Odhikar / Organisation des Jeunes pour la Promotion et le Développement / Organisation pour le Développement International Social Solidaire Intégrée / Pan American Development Foundation / Parliamentarians for Global Action (PGA) / Pax Christi Uvira / Peace Brigades International / People for Equality and Relief / POWER Initiative / Red de acompañamiento Victimológico de Reynosa A.C. / Red para la Infancia y la Familia - Peru / Reporters Sans Frontières (RSF) / RIF/AMARC/Section Sénégal / Rwanda Accountability Initiative / Sada Aljanub / Safeguard Defenders / Sahrawi NGO Coalition / SAM Organization for Rights and Liberties / Servicios y Asesoría para la Paz (Serapaz) / SIA For Africa / Sikh Federation / Sindhi Foundation / Solidarité Internationale pour la Paix / South Asia Research Institute for Minorities / Stichting Justice Initiative (SJI) / Strategic Initiative for Women in the Horn of Africa (SIHA) / Swiss Red Cross Tracing Service / swisspeace Syrian Center for Media and Freedom of Expression (SCM) / Syrian Institute for Justice / The Day After / The Justice Foundation / The Media Initiative for Human Rights / The Public International Law and Policy Group / The Tibet Bureau / Thendral / Tourners La Page / Tournons La Page / TRIAL International / Truth Justice Memory CenterTruth Now! / United States Tamil Action Group / Unrepresented Nations and Peoples Organisation / UTOPAX / Victims of Iraq in Spyker (OVOIS) / Village Suisse ONG / Voces Mesoamericanas, Accion con Pueblos Migrantes / White Helmets / WHRIA / World Organisation Against Torture (OMCT)

الملاحق

يمكن الاطلاع على ملاحق هذا التقرير على الموقع الإلكتروني لمبادرة اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري



تتوفر تسجيلات الفيديو للمؤتمر العالمي الأول المعني بحالات الاختفاء القسري للمشاهدة باللغة الأصلية مع ترجمة فورية باللغة الإنجليزية على قناتنا على يوتيوب:
<https://www.youtube.com/@EDWorldCongress-CEDI193>



- البرنامج
- كلمة ترحيبية للبروفيسور إيمانويل ديكو، رئيس مبادرة اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري
- ملاحظات رئيسية من السيدة ندى الناشف، نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
- الكلمة الختامية للبروفيسور إيمانويل ديكو، رئيس مبادرة اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري
- التعهدات
- قائمة الدول المشاركة
- قائمة منظمات المجتمع المدني المشاركة
- قائمة المتحدثين والمنسقين
- المساهمات الخطية
- الموارد
- حول مبادرة اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري

